محضر الجلسة رقم 523

التاريخ: الجمعة 23 ذو القعدة 1427 (15 ديسمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان و50 دقيقة، ابتداء من الساعة التاسعة و45 دقيقة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

****

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

نشرع خلال هذه الجلسة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذا بمشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية، فليتفضل مشكورا.. إذن نفتح باب المناقشة.. الكلمة للسيد المستشار السيد أحمد السنيتي.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

إنه لعظيم الشرف أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية. و من خلالها سنتمكن من إبراز وجهات نظرنا و تصوراتنا و استنتاجاتنا حول السياسة التعليمية و الاجتماعية ببلادنا، هدفنا من ذلك هو الإدلاء بالجوانب الإيجابية قصد تطويرها و الوقوف على الجوانب السلبية لتصحيحها مادامت الميزانية تشكل آلية مهمة من آليات الاهتمام بالبعد الاجتماعي الذي هو محل ترقب الرأي العام الوطني في بداية كل سنة مالية.

السيد الرئيس،

إن مناقشتنا لميزانية قطاع التعليم لسنة 2007 بشقيه التربية الوطنية و التعليم العالي تكتسي أهميتها من تزامنها مع السنة السابعة من عشرية الميثاق الوطني للتربية و التكوين و مع السنة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك نصره الله في 18 مايو 2005 و هما معا نعتبرهما مشروعان مجتمعيان يخدمان فلسفة إصلاح المنظومة التربوية التي عانت ويلات التخلف الذي جعل المغرب يخطئ موعده مع التاريخ مرات عديدة.

إن قراءتنا للأرقام و الإحصائيات و المعطيات التي تضمنتها ميزانية قطاع التعليم الذي نعتبره حيويا و استراتيجيا تجعلنا أكثر من أي وقت مضى متفائلين للأهداف التي حققها الإصلاح و إن نسبيا لأن التقييم الحقيقي و الشامل و الدقيق لسياسة الإصلاح ستكون لا محالة بعد انتهاء عشرية إصلاح منظومة التربية و التكوين.

ونعتبر رفع الاعتمادات المخصصة للقطاع إلى 34,1 مليار درهم أي بزيادة 8% مقارنة مع ميزانية 2006 إيجابيا نسبيا و إن كان غير كافيا نظرا للإنتظارات المأمولة و المتطلبات الوفيرة ، و لكون التعليم قطاعا للموارد البشرية بامتياز و هو ما يفسر استحواذ الموظفين على 29 مليار درهم .

السيد الرئيس،

لكي يكون تعليمنا نافعا كما أراده أمير المؤمنين في خطابه السامي الذي ألقاه يوم 11 أكتوبر 2002 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان ندرج بعض الاقتراحات التي نتمنى أن توليها الحكومة أهميتها وهي كالتالي:

- ضرورة إيلاء أولوية و عناية خاصة للتعليم التقني نظرا لأهمية هذا العنصر في تطوير المنظومة التربوية و تأهيل سوق الشغل والاقتصاد الوطني.

- تحفيز و تأهيل و مراقبة التعليم الخصوصي الذي لازال بعيدا عن تحقيق النسبة المحددة في ميثاق التربية و التكوين و هي نسبة 20%، إذ لا يغطي حاليا سوى 7,2 %بالنسبة

للابتدائي و3,2 % للإعدادي و 5,2% للثانوي و هو قطاع معترف له بنجاعته و كفاءة أطره.

- إدخال الإعلاميات إلى المؤسسات التعليمية لتواكب هذه الأخيرة التحولات التي يعرفها العالم و ضر
- ورشة تكوين الموارد البشرية في هذا المجال.
- ضرورة مضاعفة المجهودات لتصفية الملفات العالقة التي تؤثر سلبا على جودة التعليم ببلدنا كالترقية الداخلية، الحركة الانتقالية، خصوصا حركات انتقال الأزواج التي عرفت هذه السنة طريقة تدبيره إيجابية، إذ تم و لأول مرة تنظيم حركة انتقالية محلية جهوية و هو تدعيم للامركزية و اللاتمركز في تدبير الموارد البشرية.
- ضرورة مضاعفة الجهود لوضع حد لبعض السلبيات التي يعرفها التعليم ببلادنا كالاكتظاظ و ضم المستويات و تسرب الامتحانات و الانقطاع عن التمدرس، العنف البدني و اللفظي الذي يمارس على التلاميذ، فقد كشفت دراسة ميدانية أجريت مؤخرا على عينة من الأساتذة والتلاميذ بالمنطقة الجنوبية بسلكي التعليم الثانوي و الإعدادي أن 67% من التلاميذ يتعرضون للعنف، وهو ما يكون في غالب الأحيان سببا للانقطاع عن الدراسة.
- تنقية المؤسسات التعليمية و محيطها من كل الشوائب التي تتنافى مع المفهوم و الهدف النبيل للتربية كاستعمال المخدرات و أقراص الهلوسة و انتظام شبكات الدعارة؛
- إشراك كل الفعاليات الجامعية من أساتذة و طلبة وإداريين في الإصلاح الجامعي؛
- ضرورة انفتاح الجامعة المغربية على النماذج الجامعية المتقدمة للدول التي تشاركنا نفس الهوية و الخصوصيات؛
- إيجاد صيغة توافقية لحل مشاكل حاملي الدكتوراه الفرنسية الذين نعتبرهم ثروة وطنية يجب العناية بها؛
- العمل على رفع ميزانية البحث العلمي التي لا تتعدى 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي باعتباره ركيزة أساسية لكل تقدم.

إننا في الفريق الحركي نثمن تنصيب المجلس الأعلى للتعليم من طرف جلالة الملك نصره الله بمناسبة الدخول المدرسي و الجامعي الحالي باعتباره تعزيزا و تكريسا لدولة المؤسسات من جهة و من جهة أخرى لكونه هيأة دستورية استشارية ستساهم لا محالة في تدبير شؤون التربية و التكوين ووضع تشخيص دقيق للأوضاع التعليمية و تنصيبها يعد حلقة من حلقات مسلسل إصلاح المنظومة التربوية بالنظر لطبيعة مكوناتها التي تنتمي لحقل التعليم.

السيد الرئيس،

بالرغم من المجهودات المبذولة على صعيد الحكومة لمحاربة الأمية و التربية الغير النظامية، فإن النتائج المسجلة تبقى مخالفة و بعيدة كل البعد عن أهداف الإستراتيجية الحكومية التي حددت 2010 كسقف لتقليص نسبة الأمية إلى أقل من 20% وتخفيض نسبة الأمية لدى الساكنة النشيطة إلى أقل من 10% وتقليص نسبة الانقطاع عن الدراسة في التعليم الابتدائي إلى 2% وضمان التربية لجميع الأطفال الغير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة، كما حددت الإستراتيجية الحكومية سنة 2015 كحد للقضاء التام على الأمية.

ومادامت التربية الغير النظامية مشروعا فتيا لم ير النور إلا مؤخرا، و يعرف مشاكل تنظيمية فلا بد من إعطاءها الوقت الكافي، آنذاك سنقوم بتقييم نتائج التجربة، وبالمقابل لابد أن ينخرط الجميع من جماعات محلية و جمعيات المجتمع المدني و كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية ووزارة التربية الوطنية في إنجاح التجربة التي بدون أدنى شك ستساهم في تأهيل المواطن المغربي ليواكب التحولات التي يعرفها العالم.

السيد الرئيس،

إن قطاع التكوين المهني الذي نعتبره قطاعا واعدا واستراتيجيا يستمد أهميته من كونه أحد المفاتيح المهمة و الضرورية لمعالجة معضلة النظام التعليمي ببلادنا ومن كونه دعامة أساسية لتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات و ركيزة لتأهيل و إدماج الشباب في الحياة العملية وكرافد لإنعاش الشغل لضمان الترقية المهنية والاجتماعية للعمال.

و بالنظر لأهمية التكوين المهني في تحديث و تأهيل الاقتصاد الوطني فقد صنفه التصريح الحكومي يوم 21 نونبر 2002 ضمن الأولويات الأساسية للعمل الحكومي. ومن هذا المنطلق فإننا في

الحركة الشعبية ننوه بالمجهودات الجبارة التي قامت بها كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني و التي حققت نتائج جد إيجابية لمسناها في التأهيل و التكوين بقطاعات عديدة و مهمة كالصناعة التقليدية والسياحة والنسيج والألبسة وتكنولوجيا الإعلام و التواصل و صناعة مواد البناء و الجلد والبناء والأشغال العمومية وإصلاح السيارات والقطاع السمعي البصري وغيرها من القطاعات، لكن يبقى أهم عمل أو إجراء يسجل لكتابة الدولة هو تنمية التكوين المهني لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالسجناء و المكفوفين و المعاقين لما لهذا الإجراء من بعد اجتماعي نبيل.

ولا تفوتنا الفرصة أيضا لنثمن فكرة المناظرة الوطنية الأولى في التكوين المهني التي نعتبرها حدث السنة وطنيا بامتياز و التي عقدت يومي 31 أكتوبر و فاتح يونيو من السنة الجارية تحت شعار ذات رموز واضحة و هو "مغرب الكفاءات: لنعبئ طاقاتنا من أجل بناءه" وهي بمثابة خريطة طريق أو خطة عمل ستساعد على إنجاز إستراتيجية للقطاع على المدى المتوسط و البعيد.

وما دام قطاع التكوين المهني من الأهمية بمكان فإننا نعتبر الاعتمادات المخصصة له غير كافية نطلب إعادة النظر فيها مستقبلا.

السيد الرئيس،

إذا كان وضع قطاع الصحة في أي بلد من بلدان العالم هو مرآة للواقع الاقتصادي والاجتماعي فإنه في بلدنا لا يعكس النهضة و التنمية و الجركية و الحداثة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فخدمات القطاع تعرف تدهورا كبيرا و أوضاع طاقمه من أطباء وممرضين تزداد تأزما، وهذا ما يفسر إقبال العديد من الأطر الطبية على القطاع الخاص و يشهد على كل ذلك مؤشر ضعف التمويل، حيث ما زالت النفقات الإجمالية في مجال الصحة جد هزيلة لا تتعدى 670 درهم عن كل فرد سنويا، و بذلك يحتل المغرب ترتيبا متأخرا وراء دول الجزائر وتونس والأردن و لبنان.

وقد أبرزت الدراسة المنجزة حول " حصيلة خمسين سنة من الاستقلال " أن السياسات العمومية الوطنية التي حققت منجزات وجعلت المغرب يقطع أشواطا إيجابية هي السياسات التي اهتدت بمنطق الإصلاح.

و من هذا المنظور فقطاع الصحة من القطاعات التي تعرف غياب فلسفة الإصلاح، فهو يعرف سنويا ترميما و ترقيعا بدل العمل بمخطط و استراتيجية لتحقيق إصلاح و تغيير للوضع على الأقل على المدى المتوسط و البعيد.

إن معضلات قطاع الصحة بالمغرب كثيرة، تتجسد بالأساس في قلة الموارد البشرية، خاصة بعد إقدام عدد مهم منها على المغادرة الطوعية التي كانت نتيجتها وخيمة على القطاع والقطاعات الأخرى.

و قد تبين حسب الإحصائيات أن الخصاص سيرتفع في أفق 2020 إلى 13700 طبيب و 60750 ممرض و هنا نعيد طرح إشكالية غياب تصور و مخطط استراتيجي على المدى البعيد و المتوسط يقوم على أساس تكوين الأطر الطبية لمواجهة الخصاص.

كما أن التجهيزات الطبية بالمؤسسات الاستشفائية تعرف هشاشة صارخة والمستعجلات تعرف اختلالات، خطيرة تجعلها لا تقوم بالدور الذي أحدثت من أجله. كما أن بلدنا يعاني من ضعف و نقص في طب الأطفال و النساء و هو ما يفسر تنامي عدد الوفيات بعد الولادة خصوصا بالعالم القروي.

كما نسجل بقلق كبير التوزيع غير العادل للأطباء والمؤسسات الاستشفائية و التخصصات بين مختلف مناطق وأقاليم وجهات المملكة، مما يجعلنا نطالب بالتعجيل بإخراج الخريطة الصحية إلى حيز الوجود. ولا نترك الفرصة تمر دون التنويه بالمجهودات التي تبذلها جمعيات غير حكومية تعمل في المجال الصحي كجمعية لالة سلمى لمكافحة داء السرطان و جمعية العناية بمرضى القصور الكلوي و جمعية محاربة السيدا، و في نفس الوقت ندعو الحكومة إلى التكفل بهؤلاء المرضى.

بالرغم من زيادة 21% في ميزانية قطاع الصحة لهذه السنة فهي تبقى في نظرنا غير كافية لاعتبار الزيادة موجهة أساسا للتسيير أي للرواتب بدل توجيهها للجانب الخدماتي، و اعتبارا للتحديات الكثيرة و المتطلبات الوفيرة التي تواجه القطاع.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية

و الثقافية، ونلتمس من الحكومة أن تزيد من عملها حتى تحقق المزيد من التنمية للشعب المغربي، وكما يقول تعالى وهو أصدق القائلين:" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار المحترم محمد طريبش عن فرق المعارضة.

المستشار السيد محمد طريبش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التحالف الوطني لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية و الاجتماعية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2007، نظرا لكوننا نولي بالغ الاهتمام للجانب الاجتماعي اعتبارا لأنه يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية بحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، وهي الشريحة الواسعة التي تعتمد على خدمات الدولة في مجال التعليم، التكوين، الصحة، والثقافة، وكذا القضايا المرتبطة بالشأن الديني والشبابي وقضايا الاتصال المرتبطة بالفضاء السمعي البصري والتنمية الاجتماعية، والأسرة والتضامن، والرياضة وشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير دون أن ننسى شؤون المعاقين.

السيد الرئيس،

رغم مرور أربع سنوات على تولي هذه الحكومة زمام تسيير الشأن العام، فإن إنجازاتها تشهد على أن انتظارات الشعب المغربي لازالت كبيرة، كما أن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها، والتي انكبت اللجنة الموقرة على دراستها، تهم مشاكل كبيرة وضخمة لم تهتد الحكومة بعد إلى أساليب محكمة لتسييرها و تدبيرها التدبير الأمثل، لأن مشروع ميزانيات هذه القطاعات الاجتماعية عادية لا تختلف في جوهرها عن السابقة، التي لا ترقى إلى مستوى انتظارات الطبقات المسحوقة من المجتمع المغربي.

ففي الجانب الموضوعي مازالت جل هذه القطاعات تعتمد على أساليب عتيقة في التسيير المالي و الإداري و كذا الجانب البيداغوجي والعلمي، فرغم المحاولات التي تقوم بها الحكومة إلا أنها تبقى دائما محاولات ترقيعية قصيرة في تجاوز الأزمات والمشاكل، تجنح إلى الحلول الترقيعية وتبتعد كل البعد عن الحلول الناجعة، الهادفة إلى استئصال المشاكل من جذورها وأصولها وفق استراتيجية عملية وعلمية محكمة، مضبوطة في الزمان والمكان، عوض سياسة الانكماش المتبعة.

فلابد قبل أن نخوض في مناقشة هذه القطاعات المهمة أن نسجل داخل فريقنا الخصاص الحاد الذي أصبحت تعاني منه هذه القطاعات في الموارد البشرية التي من شأنها أن تسهر على تأطير هذه القطاعات الأساسية والمهمة، فالمغادرة الطوعية أزمت الأوضاع داخل هذه القطاعات، خصوصا منها التربية الوطنية والتعليم العالي، والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث أن هذا الخصاص المهول الذي أثر بشكل كبير على أداء العديد من الإدارات والمؤسسات التي تدخل في اختصاصات هاته القطاعات.

أولا : قطاع التربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي والتعليم العالي

فقطاع التربية الوطنية الذي يعتبر مقياس تقدم الأمم أو تدهورها، رغم وجود الميثاق الوطني للتربية و التكوين الذي بدأت الحكومة في أجرأته بشكل عشوائي لم يراع لا الظروف الصعبة التي يشتغل فيها رجال التعليم ولا الإمكانيات ولا الحاجيات المرصودة للقطاع، رغم أن الحكومة تقوم بمجهود ملموس ومتواصل في هذا الباب، إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب، فرصد 3500 منصب شغل لقطاع التربية الوطنية لا يكفي أبدا و لا يشجع تماما على أجرأة الميثاق الوطني للتربية و التكوين خصوصا بعد الفراغ المهول والاختلال الذي تركته المغادرة الطوعية، إذ بدون موارد بشرية كفأة و كافية لا يمكن للقطاع أن يأخذ طريقه إلى الإصلاح، كما أنه يطرح بشدة إشكالية الاكتظاظ الذي ما زال يؤرق شريحة واسعة من رجال التعليم، خصوصا في المناطق النائية. أضف إلى هذا

انتشار ظاهرة العنف التي عرفت طريقها إلى مؤسساتنا، فالأمن التعليمي يعد أحد أساسيات جودة التعليم، وتفاقم مشكل تسريب الامتحانات، والإضرابات المتزايدة التي يعرفها القطاع لمطالبة شغيلته بتحسين الأوضاع الاجتماعية.

وقد وصل هذا القطاع بسبب سياسة الحكومة الفاشلة في تدبيرها إلى مرحلة حرجة من التناقضات والقلق اعتبارا لتغليب الكم على الكيف وتضخيم الأرقام والمعدلات، مما سيؤدي إلى فقدان الثقة في تعليمنا وشواهدنا.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية الوطنية يحتاج إلى إمكانيات كبيرة رغم الميزانية التي تبقى ضئيلة، وبالتالي يجب على الحكومة أن تفكر في وسائل أخرى أكثر فعالية من أجرأة سريعة وتحسين الحكامة والتقويم المستمر للميثاق الوطني، وأن نفكر في إعادة تصنيف الأولويات ببلادنا، وفق تدبير أكثر ديناميكية بالاعتماد على العناصر الكفأة، ذات التجربة والحنكة في مجال التدبير والتسيير الذي يراعي خصوصيات العهد الجديد و العالم المنفتح على عصر العولمة، لكي يتبوأ القطاع المكانة التي يستحقها و لكي يؤدي أيضا الدور المنوط به على أحسن ما يرام.

إن القطاع في حلته الحالية لم يستطع حل المشاكل الروتينية و التي تتكرر وتتراكم كل سنة، و التي نتناقش بشأنها يوميا مع الحكومة، سواء داخل اللجنة المختصة أو عبر الجلسات الشفوية والكتابية والمرتبطة بواقع التعليم كالالتحاق بالزوج أو الزوجة، و كذا القضايا المرتبطة بالترقية الداخلية، و الاكتظاظ في المؤسسات التعليمية، و تلاشي هذه المؤسسات وانهيارها، وتعميم التعليم، كلها أوضاع لا تساعد على تطور التعليم ولا تجعله يكسب الرهانات التي حددها الميثاق الوطني للتربية و التكوين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارة،

إن تحقيق الجودة المطلوبة في قطاع التعليم مرتبط أساسا بمدى توفر الحجرات الدراسية والموارد البشرية اللازمة للحد من ظاهرة الاكتظاظ بدل اللجوء إلى ظاهرة الضم المعمول بها حاليا و التي تحول دون إمكانية تحسين نوعية الخدمات التربوية، وغياب التكوين اللازم للمدرسين المكلفين بالأقسام المتعددة المستويات أي الأقسام المشتركة و التي عادت للانتشار بعد عملية الضم، و بظروف وشروط عمل العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الرئيسية في العملية التعليمية، وبالتالي فإنه لا يمكن المطالبة باستقرار العنصر البشري بالبادية دون توفير التحفيزات الضرورية من سكن وظيفي و من تحفيزات مادية.

وبخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فإن إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بواقع الفضاء الجامعي الذي يعاني تحت طائلة التهميش واليأس والخوف من المستقبل والمشاكل المتفاقمة للطلبة سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإصلاح القطاع، و بالتالي فإن أجرأة الميثاق تبقى محدودة نظرا للإكراهات التي يعاني منها القطاع.

إن عدم انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعلى النسيج المقاولاتي، تجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستديمة، بحيث أن أغلب المجازين الحاصلين على الشواهد معطلون لم يتمكنوا من المساهمة في تنمية بلادهم لأنهم لم يوظفوا قدراتهم وإمكانياتهم المعرفية ولم يجدوا المجال للاستثمار، بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس والإحباط وفقدان الثقة و نقص الخبرة في هذا المجال، وللأسف الشديد مازالت إشكالية البحث العلمي إشكالية عويصة، بحيث أن الميزانية المخصصة تبقى ضعيفة جدا لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا تشجع على البحث والابتكار. كما أن الوصول إلى 10 ألاف مهندس في أفق سنة 2010 حسب ما جاء به تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان في أواخر الدورة الربيعية الماضية حلم فقط، وليس هناك ما يؤشر في القانون المالي للوصول إلى هذا الهدف المنشود.

ثانيا : محاربة الأمية والتربية غير النظامية

أما بخصوص قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية فبالرغم من المجهودات التي بدلت على أمل القضاء على آفة الأمية في أفق 2015 أصبح بعيد المنال بالنظر إلى النتائج المتواضعة المسجلة لحد الآن، وهنا لابد من تفعيل وتحسين برنامج العمل بشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكل المتدخلين.

ثالثا: قطاع الصحة

إن فريق التحالف الوطني يولي أهمية قصوى لقطاع الصحة على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق أية تنمية اجتماعية بدون إستراتيجية محكمة تجعل صحة المواطن من أولى الأولويات، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في إجراء المراسيم التطبيقية المرتبطة بمشروع مدونة التغطية الصحية، بحيث نرى أن الحكومة قد تأخرت في هذا الباب وخرجت عن التزاماتها التي جاءت في التصريح الحكومي، حيث بقي هذا القانون شادا وسط الأولويات وفي غياب سياسة صحية علمية واضحة المعالم.

إننا نطالب الحكومة بضرورة تحسين القطاع وتطويره في اتجاه يستجيب للحاجيات وللإنتظارات والآمال المعلقة عليه، علما بأننا عند مناقشتنا لمشروع ميزانية وزارة الصحة وجدنا أن الاعتمادات ضعيفة وغير كافية مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع، خصوصا في مجال الموارد البشرية المتخصصة بالنظر إلى الخصاص الكبير وجغرافية المغرب، وهنا لا بد من التذكير بأن فريقنا اقترح إضافة 200 منصب مالي لقطاع الصحة أثناء مناقشته للتعديلات سواء في اللجنة أو داخل الجلسة العامة، حيث أشهر في وجهنا الفصل 51 من الدستور، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في قطاع الصحة، وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر، ومراجعة قانون الأطباء وبمماثلة الممرضين مع المتصرفين والأطر المماثلة بالتعويض عن الحراسة والتحول والمسؤولية وبوضع قانون أساسي للممرضين وغيرها من المطالب العادلة والمشروعة للعاملين بالقطاع، مع تحسين الخدمات الاستشفائية وبلورة سياسة دوائية وطنية، وتطوير البنيات المساعدة على توفير العلاج وتعميمه، وتكثيف برامج الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض، وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنايات.

رابعا: قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وشؤون المعاقين

وبخصوص قطاع التنمية الاجتماعية بكل تشعباتها وتعدد اختصاصاتها وتنوعها والتي أدت إلى تداخل الاختصاصات، فإننا نطالب الحكومة بدعم هذا القطاع أكثر فأكثر، كما أننا نطالب الحكومة بتكثيف المراقبة والزيارات الميدانية للخيريات، خصوصا وأن الورش الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه العملية الاجتماعية الكبيرة التي تهدف إلى مواجهة الفقر والبطالة ورفع التهميش وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين، وبالتالي فإن المبادرات الحكومية في هذا الباب تبقى محدودة ولا تواكب وثيرة نشاط جلالة الملك وتصوراته، وهنا لا تفوتني الفرصة دون أن أشيد بالإنجازات المهمة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن في العمل الجاد والمسؤول، التي تقوم به لفائدة دعم العمل التضامني الذي جسدته الاستثمارات الكبرى التي تفوق استثمارات الحكومة.

كما لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في هذا الباب، حيث تنهج المقاربة الميدانية التي تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية الاجتماعية جوهر المشروع المجتمعي التضامني.

وبخصوص قطاع الأسرة والطفولة وشؤون المعاقين هنا لابد أن تلتزم الحكومة بتخصيص 7 % من المناصب لفائدة هذه الشريحة، مطالبا الوزارة الوصية بعدم ترك المكفوفين ليعتصموا في شوارع العاصمة وأمام المؤسسات الدستورية وفتح حوار جاد ومسؤول معهم.

ورغم القيمة المضافة التي جاءت بها مدونة الأسرة إلا أننا مازلنا نسجل وبكل أسف شديد معاناة المرأة، حيث مازالت تتعرض للعنف وللإقصاء والتهميش خصوصا في العالم القروي مطالبين الحكومة بضرورة تطبيق القانون في هذا الباب.

خامسا: الشأن الديني

يعد الشأن الديني من المجالات المهمة والتي تحتاج إلى اهتمام أكبر من لدن الحكومة، لمحاربة الأفكار الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي، كما أصبح من الملح الاهتمام بالعلماء والأئمة والوعاظ فيما يخص تكوينهم والعناية بهم، وفتح المجال السمعي البصري لهم لتوعية وتنوير المجتمع المغربي، والجالية المغربية بالخارج، والعمل على تحصينها من الأفكار المتشددة والمتطرفة.

سادسا: قطاع الاتصال

أما المجال السمعي البصري فإنه واجهة ومرآة البلاد بكل أسف شديد ورغم قانون التحرير فإن الحكومة وأغلبيتها السياسية التي مازالت تحتكر القطاع وتوظيفه لأفكارها السياسية، مقصية بذلك صوت المعارضة. ومن هذا المنبر نطالب الحكومة بالإنصاف في هذا الباب مع إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية في كل البرامج السياسية والثقافية.

وإذا ما عملنا على وضع عمل تقييمي لفترة التحرير الذي تشرف عليه الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري فإن نتائجها بقيت دون المستوى المطلوب، حيث أن التحرير يعرف بطئا كبيرا، حيث أضيفت قناة رياضية وحيدة، في الوقت الذي كنا نتمنى أن تعرف القناة البرلمانية النور لمتابعة أشغاله بدل الاقتصار على جلسة الثلاثاء الخاصة بالأسئلة الشفوية.

سابعا: الشأن الثقافي

أما بخصوص الشأن الثقافي فإن الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة غير كافية فالقطاع يحتاج إلى دعم قوي من أجل التطوير، وهنا لابد أن نطالب الوزارة الوصية بضرورة تحسين وضعية الفنانين وإعادة النظر في الدعم الممنوح وفق أساليب أكثر ديمقراطية لتشجيع الإبداع والإنتاج الوطني والعمل على تطبيق قانون الفنان في هذا الباب الذي مازال الرأي العام ينتظر أجرأته وتطبيقه.

ثامنا: قطاع الشباب والرياضة

إن قطاع الشباب يلعب دورا أساسيا في تربية النشأ، حيث أن القطاعين المباشرين اللذان يعنيان بتنشئة الطفولة والشباب في أفق تكوين المواطن المغربي الصالح القادر على تحمل المسؤولية والمتمسك بهويته والعارف بحقوقه وواجباته.

إننا ننوه بعمل كتابة الدولة المكلفة بالشباب فيما يخص العدد المهم الذي خصصته في مجال التخييم، حيث رصدت ما يناهز 200 ألف مقعد وهو رقم مهم، إلا أن الإشكال المطروح في حقيقة الأمر مرتبط بضعف البنيات الأساسية التي تحتاج إلى تطوير أكثر للمراكز التحتية، والمخيمات تفتقر إلى تجهيزات أخرى، و نتساءل عن مدى تغطية هذا الرقم الذي يعد في نظرنا بعيدا عن الحقيقة.

إن المطلوب من الحكومة هو الاعتناء بالجانب الكيفي بدل الكمي في مجال المخيمات، والاهتمام أكثر بجانب التغذية ودعمها وكذا التجهيزات الأساسية، مع البحث على فضاءات أخرى لخلق مخيمات ممتازة، بدل المزايدة السياسية في هذه الأرقام.

فيما يخص دور الشباب تعاني خصاصا يتجلى في ضعف التجهيزات والميزانيات المرصودة للصيانة غالبيتها بدون عطاء يذكر لافتقادها لوسائل الإيضاح العلمية والوسائل السمعية البصرية، فكتابة الدولة تعرف عجزا كبيرا في هذا الباب، ولعل أبناء البادية في أمس الحاجة أكثر من غيرهم لهذه الفضاءات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية، ولا بد أن ننوه بمبادرة إنشاء المعهد الوطني للشباب والديمقراطية الذي يبقى مؤسسة مستقلة تنسهر فيها جميع المكونات السياسية، مطالبين الحكومة في نفس الوقت بضرورة تفعيل هذا المعهد وإعطاءه المكانة اللائقة، لتأطير الشباب سياسيا وفق منظور وطني يعتمد التشبع بروح المواطنة الحقيقية البعيدة عن الإيديولوجيات، وتوسيع مجال تدخله، وخلق خلايا له على الصعيد الجهوي والمحلي، لان المستقبل السياسي رهين بمدى اشتغال هذا المعهد.

إن قطاع الرياضة يعيش أزمة إدارية خانقة بعد عزله عن الشباب في غياب مخاطب مسؤول عن القطاع من أجل تدبير القطاع وحل مشاكله الكبيرة في غياب الوعي الكامل بأهمية قطاع الرياضة مقارنة مع قطاعات أخرى اجتماعية.

لذا يجب أن تعيد مديرية الرياضات النظر في توزيع المنح ومحاسبة الجامعات على النتائج المحصل عليها. كما أن مجموعة من المشاريع الموقوفة التنفيذ ستظل الرياضة المغربية متخبطة بين لا هواية ولا احتراف. من هنا فإن الرهانات التي سطرت في السنوات الأخيرة بدأت في تراجع.

إن مديرية الرياضات مفروض عليها البحث والاجتهاد في إيجاد تصور جديد للتعامل مع الجامعات وفق مبدأ الإنتاجية والفعالية والابتعاد عن المحسوبية والزبونية في صرف المنح.

تاسعا: شؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير

أما فيما يتعلق بشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير فإننا نطالب الحكومية بإيلاء العناية الكافية لهذه الشريحة والاعتناء بأوضاعها المادية والاجتماعية، لما تجسده من تاريخ حافل منح الاستقلال للمغرب وهي مناسبة نحيي فيها رجالات التحرير وشهداء

الوحدة الترابية وعلى رأسهم الملك الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه والحسن الثاني قدس الله روحه راجين من الله العلي القدير أن يرحم شهداءنا ويسكنهم فسيح جناتهم مع النبيئين والصديقين والشهداء.

السيد الرئيس،

بحكم الإكراهات التي تعيشها القطاعات الاجتماعية المندرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والخصاص الحاد الذي تعرفه، وغياب مقاربات شمولية لمعالجة الأوضاع الاجتماعية، وحيث أن الميزانيات الفرعية بقيت دون المستوى الذي نطمح إليه، فإننا في فريق التحالف الوطني سنصوت ضد هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار عبد الرحمان أوشن عن الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني بهذه المناسبة أن أتقدم أمامكم بمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية للقطاعات الداخلة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة الميزانية العامة لسنة 2007.

السيد الرئيس،

ملاحظاتنا بخصوص هذه القطاعات التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية سأركز فيها على بعض القطاعات وسنكتفي بالإشارة إلى البعض الآخر مع تمكين الرئاسة بملاحظاتنا بخصوص التي لم نتمكن من الإشارة إليها في هذه المداخلة.

لا أحد ينكر الجهود المبذولة من طرف وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر والتعليم العالي والبحث العلمي في تفعيل وأجرأة مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولا أحد ينكر كذلك العمل الدؤوب في مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق تعميم التعليم وتحسين جودته، والرفع من مردوديته وملاءمته مع حاجات سوق الشغل. وقد قطع إصلاح منظومة التربية والتكوين أشواطا هامة من حيث تطوير البرامج والمناهج والكتب المدرسية مع ما واكب ذلك من حرص الوزارة الدائم على جودة المنتوج التعليمي والتكويني ببلادنا، وتحسين طرق التلقين. بالإضافة للشروع في تنفيذ برنامج تعميم استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل بكافة المؤسسات التعليمية.

كما انصبت جهود الوزارة كذلك على تحسين مردودية النظام التربوي، خاصة فيما يتعلق بالحد من ظاهرة الهدر المدرسي، إذ فضلا عن برنامج التربية غير النظامية، اعتمدت الوزارة برنامجا وقائيا يتم من خلاله دعم الأطفال المعرضين للانقطاع عن التمدرس ومواكبتهم خلال المراحل الحرجة، وكذلك برنامج إنقاذ الأطفال حديثي الانقطاع عن الدراسة من تكوين وإعادة إدماجهم.

وقد سجلت الوزارة كذلك في مجال تعميم التمدرس نتائج هامة بلغت – حسب الإحصائيات التي تفحصناها من خلال مناقشة الميزانيات – أزيد من 90%، غير أن هذه النتائج، على الرغم من أهميتها، لا يمكن أن تحجب عنا ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تقليص الفوارق في نسب التمدرس بين الوسطين الحضري والقروي، وكذلك يجب تضافر كل الجهود من أجل حل المشاكل والحد من الاختلالات الناتجة عن ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام الذي يفقد شعار " الجودة" أية مصداقية، إذ لا يمكن تحقيق الجودة في حجرات مكتظة بالتلاميذ. وهذا ما عقد وضاعف من أعباء ومسؤوليات الهيئة التعليمية في التأطير التربوي والتعليمي، التي تجد نفسها في بعض الأحيان عاجزة عن التفاعل المنتج مع التلاميذ، ويزيد من صعوبة عملية التلقين والتدريس مما يخل بالقواعد البيداغوجية ويحد من فعالية النظام التربوي، نظرا للحو غير الملائم للتحصيل الدراسي. وإذا كانت هذه الظاهرة نتيجة الإقبال المتزايد على التمدرس فإنه بات من المستعجل اتخاذ جملة من التدابير لمعالجة هذه الوضعية وذلك بتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، وتسريع وثيرة إنجاز البنايات المدرسية، والاستعمال الأمثل للحجرات والموارد البشرية المتاحة. كما يجب الاهتمام أكثر بتدبير الموارد البشرية بما يجعل حدا للمفارقة غير المقبولة، والمتمثلة في صعوبة تدبير

الخصاص الفادح في رجال ونساء التعليم ببعض النيابات، ومشاكل تدبير الفائض في نيابات أخرى مع ضرورة نهج سياسة التحفيز من جهة واعتماد مبدأ الجزاء والعقاب لتحسين الأداء في جميع مستويات التعليم ببلادنا، ضمانا لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع العاملين بهذا القطاع..

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الشباب، فإن الحديث عن هذا القطاع يعني في نظرنا الحديث عن حاضرنا ومستقبلنا، عن مصيرنا المشترك، عن بناء الذات الوطنية، عن تكوين وتقوية الأداة الإنسانية الحاسمة في أي مشروع تنموي. وهو مجال للتربية المكمل لوظائف الأسرة والمدرسة، ومجال اكتساب أسس وقواعد المواطنة واكتشاف الذات واكتساب القيم.

وهنا لا بد من التنويه بالجهود التي ما فتئت كتابة الدولة في الشباب تبذلها من خلال إبداع برامج جريئة ومتنوعة كزمن الكتاب ومنتديات القراءة ونوادي المسرح والقوافل السينمائية، ونوادي الموسيقى، وبرنامج أجيال كم لتكنولوجيا الإعلاميات الذي انتقل من مرحلته التجريبية من 10 فضاءات إلى 100، برنامج العطلة للجميع الذي عرف استفادة 200 ألف طفل، برنامج المقامات اللغوية الذي يهتم بتعليم اللغات الحية. فضلا عن إحداث المعهد الوطني للشباب والديمقراطية، الذي تلتئم في إطاره المنظمات الشبابية الوطنية بمختلف مشاربها تعمل داخل المعهد على التربية على الديمقراطية والتشبع بقيمها ومبادئها وآلياتها. وكذا إحداث شبكة وطنية لنوادي الخدمة الاجتماعية والتطوع التي تحتضن كل الفعاليات المواطنة الراغبة في الانخراط في ثقافة شعبية للخدمة المدنية والانخراط الفردي والجماعي في الأنشطة ذات المنفعة العامة والتطوع لتعميق مبادئ الفضيلة والتسامح ومحبة الوطن.

ورغم الجهود التي بذلتها كتابة الدولة في الشباب لتوسيع شبكة دور الشباب من 300 إلى 410 دارا للشباب، فإن ذلك لا زال دون المستوى الذي نتوخاه جميعا، لذا نرى أنه لابد أن أغتنم هذه المناسبة للدعوة إلى المزيد من الانفتاح والتنسيق مع الجماعات المحلية بتكثيف جهودها في تهيئ مؤسسات وفضاءات للشباب، وإيلاء الموضوع أهمية قصوى لتدارك الخصاصة والتأخر الذي تراكم منذ عقود.

وفيما يتعلق بقطاع الثقافة فإننا ننطلق في تحليلنا لهذا القطاع من مبدأ أساسي وهو أن أي أمة لا تولي للمسألة الثقافية الاهتمام اللازم لاشك وأنها أمة غير جديرة بحياة ونظام العصر، على اعتبار أن الثقافة هي الوعاء الذي يختزل القيم الروحية والوجدانية للفرد والمجتمع والهوية الحضارية والتاريخية للأمة، وهي المجال الأرحب لاستيعاب المبادئ النبيلة والتربية على قيم الحوار والاختلاف والتسامح والديمقراطية. من هذا المنطلق فإن لوزارة الثقافة كوصي على القطاع ومسئولة عن تنميته وتقدمه مكانة هامة لا تقل أهمية عن باقي القطاعات الأخرى، خاصة وأن بلادنا تتميز بتنوع مكوناتها ثقافيا ولغويا وإثنيا، انطلاقا من انتمائها المتعدد الأبعاد إلى الحضارة الإسلامية والأمازيغية والعربية والإفريقية والمتوسطية.

ولا يخفى على أحد الدور الهام الموكول إلى هذا القطاع، نظرا لارتباطه بمسؤولية الحفاظ على مقومات الشخصية والهوية الوطنية، ولدوره الهام المتعلق بتربية المواطنين وتعريفهم بتراثهم وبغنى وتعدد مصادره، فهو إجمالا المسؤول الأول عن الحفاظ على الرأسمال الرمزي للمغاربة وتطويره وإغنائه.

السيد الوزير،

لابد من التنويه كذلك بالمقاربة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة الخصاصة الحاصل على مستوى بعض البنيات التحتية وخاصة السوسيو- ثقافية في إطار سياسة القرب ومنها ترميم المآثر التاريخية وتهيئة وإعادة هيكلة المتاحف، وإحداث مؤسسات ثقافية قادرة على الاستجابة لحاجيات المواطنين خاصة الشباب، وكذا الجهود المبذولة للعناية بالتراث الوطني والسهر على المحافظة على إنقاذه من التلاشي والتدهور والتهريب والسطو، كما نستحث وزارة الثقافة على إيلاء المزيد من الاهتمام والبحث عن كنوز بلادنا الثقافية التي لا يزال الكثير منها مغمورا، خاصة بشمال المغرب كمدينة غساسة، ومدينة تزودا بإقليم الناظور.

هذه التوجهات إذا ما تضافرت بالإضافة إلى أخرى ووضعت حيز التنفيذ ستؤدي لا محالة إلى تقوية أسس ثقافتنا الوطنية العربية الأمازيغية وقيمنا الإسلامية التي ميزت بلادنا على مر العصور.

ويجدر بنا في ختام هذا التدخل أن نجدد التأكيد على أن الأرقام مهما كان حجمها لن تكون هي الكفيلة لوحدها لاستنهاض الوضع وإنجاز النقلة النوعية التي ينتظرها الشعب المغربي، وإنما نعتبر معطيات المرحلة المتميزة بالتجاوب الخلاق بين عاهل البلاد ومختلف مكونات المجتمع وما يتيحه ذلك من استقرار وأمن وطمأنينة كفيل بإبراز مكنونات شعبنا وما يزخر به تاريخنا وحضارتنا من قيم نبيلة ومثل سامية نعتبرها الرأسمال الثابت للأمة، والتي يجب حسن استثمارها لفائدة حاضر ومستقبل أبناء هذا الوطن.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الصحة فإن الأمر بالنسبة لقطاع الصحة حيث ننطلق من كون الحق في الصحة هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان ومظهر أساسي لصون كرامته ورفعته، ويُعتبر القطاع الصحي أحد أهم محاور سياسة القرب، ومن بين أهم المجالات والقطاعات التي يقاس بها تقدم الأمم. لذلك اعتبرت الحكومة الاهتمام بالصحة أحد أهم محاور سياسة القرب، لتجسيد هدف "الصحة للجميع" الذي صنفته الحكومة ضمن الأولويات الإستراتيجية في المجال الاجتماعي.

وأهم ما ميز هذه السنة التي نودعها اعتماد نظام للتأمين الإجباري عن المرض للعاملين بالقطاعين العام والخاص، والتهيؤ لدخول نظام المساعدة الطبية لفائدة الشرائح المعوزة وإعداد منتوج خاص بفئات مزاولي المهن الحرة والمستقلين.

ورغم الزيادة في ميزانية وزارة الصحة و رغم الجهود المبذولة فإنها تبقى دون مستوى انتظارات المواطنين، ولا تف بما هو مطلوب في مجال العجز الذي يعرفه القطاع الصحي والفوارق الموجودة بين الوسطين الحضري والقروي، والتوزيع اللامتكافئ وغير المتوازن للمؤسسات الصحية، حيث لازالت بلادنا لم تصل بعد إلى أن تمثل ميزانية قطاع الصحة بها 10% من الناتج الداخلي الخام وهو المعيار الدولي الذي حددته المنظمة العالمية للصحة.

كما لازالت بلادنا بعيدة عن المقاييس الدولية فيما يخص معدل الأطباء والممرضين مقارنة مع نسبة السكان. ويأتي حظ الوسط القروي من تقسيم الخريطة الصحية في أسفل الدرجات، حيث لا زال ولوج الخدمات الصحية صعبا بالنسبة لشرائح عريضة من سكانه، ويزداد الأمر استفحالا بالنسبة لبعض الأمراض المزمنة كداء السكري والقصور الكلوي الذي يجد مرضاه أنفسهم في وضعيات حرجة بين مطرقة المرض وآلامه وسندان ارتفاع تكلفة العلاج وبُعد المسافة الفاصلة بينه وبين المراكز المخصصة لذلك.

السيد الرئيس،

إن الهدف من الحث على تحسين نسبة التأطير الصحي ينطلق من كون الحفاظ على صحة المواطنين فضلا عن كونه حقا من الحقوق الاجتماعية فإنه أيضا عامل مهم في تنمية الموارد البشرية والإنماء الشامل. غير أن النهوض بهذا القطاع يقتضي وباستعجال إستراتيجية مندمجة للإصلاح الشمولي والمتكامل للسياسة الصحية تعطى فيها الصدارة لمواصلة وتطوير سياسة الطب الوقائي والتوعية الصحية والاهتمام بالأمن الصحي ومراقبة المواد الغذائية خاصة تلك المهربة والتي تتجاوز في بعض الأحيان تاريخ صلاحيتها. مع تعميم السياسة الصحية التي ترتكز على الجهوية وضمان توزيع عادل للأطر الصحية والمصحات والمستشفيات بين كل الجهات، وفي ما بين الأقاليم نفسها المكونة لهذه الجهات، ودعم المراكز الاستشفائية الجامعية.

كذلك لابد من دعم الاهتمام بالوسط القروي وذلك ببناء وتفعيل المراكز الصحية القروية، ودعم القوافل الطبية بتنسيق مع فعاليات المجتمع المدني خاصة بالمداشر الجبلية والمناطق النائية لتقريب الخدمات الصحية من المواطنين وضمان الملاءمة بين العرض المحدود والطلب المتزايد.

وبخصوص قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، نسجل في فريقنا بأن المغرب يواجه اليوم تحديات كبرى ناجمة عن الوضعية الدولية الراهنة وعن أوضاع داخلية تطورت تطورا مليئا بالإيجابيات ولكنه غير خال من السلبيات. فغير خاف على أحد أن الأوضاع الدولية الراهنة تتميز ببروز عهد جديد تفرض فيها العولمة نفسها على البشرية جمعاء، مما يفرض أن يحظى تدبير الشأن الديني بالأولوية في اهتمامات الحكومة وأن تحرص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على قيام المؤسسات الدينية بوظائفها على أحسن وجه وأن تضطلع بالدور المنوط بها في تحصين عقيدة أفراد الأمة والحفاظ على أمنهم الروحي ووحدة مذهبهم وإنارة عقولهم.

وفي هذا السياق نطالب بإيلاء أهمية خاصة لأفراد جاليتنا المغربية بالخارج، خاصة الشباب منهم لتحبيب الإيمان إليهم وتزيينه في قلوبهم وتنقيتها من الفتن والأهواء والرقي بنفوسهم إلى مدارج الصفاء وتعليمهم أخلاق الإسلام ومُثله الفاضلة التي ستظل دائما هي: التواضع والحلم والتسامح حتى لا نترك لغيرنا فرصة الإساءة للإسلام ولصورة المسلمين في العالم أجمع بممارسات ومسلكيات يبقى الدين منها براء.

لقد طرح على بلادنا اليوم إبراز مزايا الإسلام ومعانيه السامية ومقاصده وحكمه وأحكامه بما هو دين تسامح وانفتاح وليس دين إرهاب وانغلاق، دين علم وحكمة، وليس دين جهل وتخلف، دين الرحمة والوسطية والاعتدال وليس دين الغلو والتطرف والعنف. وعلينا جميعا مسؤولية إظهار الإسلام على حقيقته للعالم أجمع وإبراز مزاياه وفضائله ومعانيه السامية.

وفي هذا الإطار نثمن برنامج وزارة الأوقاف في توسيع إشعاع الثقافة الإسلامية وإيصالها إلى مختلف شرائح المجتمع عن طريق البرامج الإعلامية كما نثمن عاليا الجهود المبذولة في العناية بحفظ القرآن الكريم وتجويده وترتيله، وكذا العناية بالمساجد وتحويلها إلى فضاءات ثقافية وتربوية والمساهمة الفاعلة في محاربة الأمية. كما نثمن اهتمام الوزارة المتزايد بالتكوين المستمر للوعاظ والمرشدين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن مداخلتنا هذه وغيرها مما عبر عنه أعضاء الفريق الاشتراكي من أفكار وانتقادات واقتراحات سواء أثناء اجتماعات اللجان الدائمة أو في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، ننطلق ليس باعتبارنا سلطة رقابة تستمد شرعيتها من تمثيليتها للمواطنين فحسب، بل كقوة تتبع واقتراح وحوار، سواء حول القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة أو بالقضايا المرتبطة بتفاصيل اهتمامات المواطنين وانشغالاتهم ومشاكلهم اليومية في أفق ممارسة ديمقراطية القرب والإنصاف وتكافؤ الفرص التي نسعى إلى ترسيخها جميعا.

السيد الرئيس،

لم يكن في وسعي، ولا في نيتي استعراض الإنجازات التي تحققت خلال التسع سنوات الماضية، غير أني على يقين أنها واضحة وجلية للعيان، وإذا ما نفضنا الغبار على عقولنا ومسحنا الضغينة عن أفئدتنا، فسنرى بوضوح لا لبس فيه أن مغرب اليوم ليس هو مغرب الأمس، وأن بلادنا تسير بعون الله لما هو أحسن. وبناء عليه يصوت أعضاء فريقنا لفائدة ميزانية هذه القطاعات لمواصلة المسير الإيجابي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته "

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار محمد تاضومانت عن فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التحالف الاشتراكي للمساهمة في مناقشة بعض الميزانيات الفرعية لهذه اللجنة.

السيد الرئيس،

أود في بداية هذه المداخلة التأكيد على الأهمية البالغة للحقل الاجتماعي نظرا لارتباطه الوثيق بالمعيش اليومي للمواطن ولاعتباره من المؤشرات الدالة والحاسمة في الترتيب العام للأمم.

وقبل عرض ملاحظاتنا حول السياسة العامة في بعض هذه القطاعات حسب ما يسمح به الحيز الزمني المخصص، اسمحوا لي بإبراز بعض السمات السلبية التي لا تزال تلازم هذه القطاعات وربما تزداد حدتها سنة بعد أخرى وأذكر على سبيل المثال لا الحصر:

— استمرار المواطن في تأدية فاتورة ما يسمى بالتوازن الماكرو اقتصادي على حساب حاجياته اليومية.

ـــ احتفاظ البنية العامة لميزانية الدولة بنفس التوجهات ونفس الهواجس في تعاطيها مع المسألة الاجتماعية، مما يبقيها رهينة نفس الأرقام ويغيب عنها أي جديد مبدع اللهم بعض التغييرات الطفيفة التي لا تسمن ولا تغني من جوع. وهو ما يرغمنا عل اجترار نفس الكلام وتكرار نفس الملاحظات.

ـــ غياب سياسة حقيقية لتنمية هذه القطاعات عوض تدبيرها كشر لابد منه، حيث الاقتصار كل سنة مالية على رصد ميزانيات لا تختلف عن سابقاتها، تلتهم منها نفقات التسيير الجزء الأكبر، وهو ما يلغي أية إمكانية للاستثمار مما يحولها إلى عبء حقيقي يحول دون تلبية المتطلبات المتزايدة في هذا المجال.

ـــ إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي عول عليها في إطلاق دينامية تأهيل القطاع الاجتماعي لسد النقص الحاد الذي تعرفه خدماته وتلبية الحاجيات الملحة للساكنة لم تعرف بعد انطلاقة حقيقية لأسباب ترتبط باللبس في تحديد الجهة صاحبة اختصاص التفعيل والإشراف وبعواقب سوء التدبير والفساد وغيرها من العراقيل التي لاتزال تحد من تحقيق الأهداف المرسومة لها.

إن هذه المبادرة تشكل فرصة ذهبية للحكومة لإعادة البعد الاجتماعي إلى الواجهة وجعله جوهر سياستها (محور وهدف) وتدارك مظاهر الخصاص الاجتماعي من خلال التطبيق الفعلي لسياسة القرب وتفعيل السياسة التشاركية.

السادة الوزراء،

بعد هذه المقدمة التي نهدف من خلالها إلى رصد بعض مكامن الخلل على المستوى الاجتماعي، سنحاول في عجالة إلقاء إطلالة على بعض النماذج من هذه القطاعات مركزين على إبراز مظاهر النقص فيها ليس رغبة منا في تسويد الصورة وإنما قناعة منا من أن النقد لا يفسد للود قضية ثم إن المناسبة هذه ليست لخطب ود بعضنا بل على العكس فرصة لممارسة الدور الرقابي الموكول إلينا كمؤسسة تشريعية، ذلكم أن المنجزات والمجهودات التي تبذلوها قائمة ولا يمكن إلغاؤها بمجرد ممارسة النقد ثم إنه (أي النقد) لا يتعارض ووظيفتنا السياسة كأغلبية مهمتها مساندة الحكومة والتصويت السياسي لصالحها مع الاحتفاظ دائما بمسافة معقولة تسمح بممارسة التوجيه والتقويم لكل زيغ تفرزه الممارسة السياسية.

قطاع الإعلام والاتصال

مما لاشك فيه أن أهمية هذا القطاع أصبحت تتعاظم يوما عن آخر وأن الدور الذي قد يلعبه سلبا أو إيجابا أصبح حقيقة لا غبار عليها، ذلكم أن الثورة الجذرية التي عرفها هذا المجال وما بات يوفره من إمكانات تقنية هائلة في متناول الجميع يجعل منه سلاحا ذو حدين وحقل ألغام وأن مهمة تدبيره محفوفة بكثير من المخاطر إلى الحد الذي لا نملك سوى القول أن كان الله في عون القائمين على هذا القطاع، نظرا لجسامة المسؤولية ولما هو مطلوب منهم من يقظة وحذر أمام حساسية المجال وطبيعة الفاعلين فيه، من صحافة مكتوبة وما تتميز به من شغب جميل أحيانا وتجاوزات سافرة أحايين أخرى وإعلام عمومي بإكراهاته المرتبطة بالمنافسة الشرسة من جهة وقلة الإمكانيات من جهة أخرى، وذوو حقوق التأليف وما يلزم لحمايتهم من السرقة الأدبية والقرصنة زيادة على ما يتطلبه رهان الحفاظ على الهوية الوطنية وعكس تنوع وتعدد مكوناتها وقس على ذلك من التحديات التي لا حصر لها.

وبالرغم من هذه الإكراهات فإننا نسجل وبكل موضوعية و تجرد مجموعة من الإيجابيات التي تحققت في هذا المجال منها ما هو مرتبط بتأهيل القطاع السمعي البصري، والذي يشكل القانون 77.03 عنوانه الرئيس، حيث أسس لتحرير القطاع وفتحه أمام المتعهدين الخواص وتقنين القطب العمومي من خلال تحديد الهيكلة العامة والتنصيص على العقد/ البرنامج مقابل التمويل العمومي .

كما نسجل الاهتمام الخاص الذي حظي به الإنتاج الوطني من خلال تشجيعه ودعمه واحترام تعدديته، وعلى صعيد العرض الإذاعي والتلفزي، فإننا نسجل التنويع الذي عرفه من خلال إحداث عدة محطات إذاعية وتلفزية موضوعاتية وهو ما نتمنى أن يتعزز أكثر بالعمل على إحداث قناة أمازيغية وأخرى برلمانية وترك المجال مفتوحا للمزيد كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وبخصوص الصحافة المكتوبة، فإننا ننوه بالسياسة التشاركية للوزارة اتجاه المتدخلين في القطاع من نقابة وطنية للصحافة المغربية والفدرالية المغربية لناشري الصحف وما نجم عن ذلك من مبادرات تهم حقل الصحافة المكتوبة في اتجاه عصرنة القطاع وتوفير شروط انبثاق مؤسسات إعلامية مهنية حرة ومسؤولة والنهوض بالوضع

الاجتماعي للمهنيين، وإيجاد الأجوبة الملائمة لإشكالية أخلاق المهنة والتنظيم الذاتي للقطاع.

قطاع التعليم

لازلنا عند مناسبة كل سنة مالية نترقب استكمال إصلاح المنظومة التربوية وذلك بغية تحقيق الأهداف المسطرة في ميثاق التربية والتكوين في أفق البلوغ إلى تعميم التعليم الابتدائي وتوسيع قاعدة التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي وتحسين جودة التعليم عبر ملاءمة المناهج والبرامج والوسائل البيداغوجية وتشجيع استعمال التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل بالمؤسسات التعليمية، وتحسين حكامة نظام التعليم عن طريق تعزيز اللامركزية واللاتركيز وتفعيل دور الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ودعم استقلاليتها.

لقد أدت المجهودات المبذولة منذ سنة 1998 إلى نتائج هامة على مستوى تعميم التعليم، إذ يتجاوز عدد المتمدرسين 6 ملايين تلميذ وتلميذة ثلثهم بالعالم القروي مناصفة بين الجنسين.

إلا أن بلوغ هدف التعميم لا يجب أن يقتصر على الكم فقط بل يجب الاهتمام بالكيف، مما يتطلب معالجة فورية لبعض المشاكل كالاكتظاظ وظاهرة الأقسام المشتركة، والهدر المدرسي، والاهتمام بالأوضاع المادية للفئات المعوزة كتوفير النقل المدرسي ومآوي للسكن وغيرها، من الشروط المحفزة على الاستمرار، خاصة بالنسبة للفتاة القروية.

إن إحداث اللجنة الدائمة للبرامج وتحرير الكتاب المدرسي لا يعفي الوزارة مركزيا من بذل مجهود استثنائي والتحلي بنوع من الصرامة والمراقبة الدائمة تفاديا لكل انزلاق، كما يجب التركيز أكثر في هذه المراجعة البرامجية على تنقية المقررات الدراسية من كل ما يتعارض مع قيم التسامح والانفتاح وكل ما يشجع على العنف المادي أو الرمزي، وترسيخ، في مقابل ذلك قيم المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة.

وإذا كان إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية مطلبا ملحا يحظى بالإجماع لارتباطه بحاضر ومستقبل البلاد فإن مباشرته تتطلب المعالجة الفورية لبعض الظواهر السلبية كالخصاص في الأطر والاكتظاظ الذي زاد استفحالا بعد عملية المغادرة الطوعية، حيث تمت وعلى ما يبدو اعتباطا ودون تخطيط مسبق.

أما الاهتمام بالموارد البشرية للقطاع وبالرغم من التقدم الحاصل في الحوار بين المعنيين فإن القطاع لازال رهين نوايا ووعود الوزارة من جهة والنزعات النقابوية (إضراب من أجل الإضراب) من جهة أخرى، مما ينعكس سلبا على مستوى المردودية.

وأما بخصوص التعليم العالي والبحث العلمي فإننا نثمن ما أنجز على مستوى تفعيل الإصلاح البيداغوجي، حيث عرفت السنة الفارطة تخرج أول فوج من الإجازة الجديدة وانطلقت مسالك الإجازة المهنية في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح بالإضافة إلى وعود بإحداث مسالك الماستر والماستر المتخصص ومواصلة العمل لإصلاح نظام الدكتوراه.

غير أن هذه الإنجازات تبقى دون روح ودون معنى ما لم تواكبها سياسة حقيقية تربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا يعقل أن تبقى عبارة عن آلة لتفريخ العاطلين مما يتطلب فتح آفاق جديدة أمام الأعداد الهائلة من الخريجين ومحاربة الهدر في الطاقات والكفاءات الخريجة كما تتطلب شروط الإصلاح الحقيقي إشاعة المنهجية الديمقراطية في تسيير الجامعات، وتحمل المسؤولية من أجل استعادة الجامعة لدورها التنويري والإشعاعي بدلا من تحولها إلى وكر لأفكار التزمت والانغلاق وإلى فضاء تنتشر فيه جميع أشكال الدجل والشعوذة والخرافة.

كما يجب معالجة الضغط الذي تعاني منه بعض الجامعات والكليات والاعتناء بأطر التعليم العالي والعناية بتأهيل المرافق الاجتماعية للجامعات والاهتمام بالأوضاع المادية والمعنوية للطالب بإحداث المزيد من الأحياء الجامعية وتعميم المنحة والزيادة في قيمتها.

قطاع الصحة

يعرف قطاع الصحة تحولات كبيرة ترمي إلى ترسيخ حق الصحة للجميع كشعار مركزي ضمن اختيارات الحكومة من خلال التفعيل التدريجي للتغطية الصحية، حيث تم الشروع في تطبيق التامين الإجباري عن المرض وبذل مجهود من أجل تأهيل بنيات المراكز الاستشفائية من أجل تسهيل الولوج إلى العلاج وتعميمه على مختلف الشرائح.

ورغم المجهود الوزاري في مجال الإصلاح الإستراتيجي للقطاع ودعم وتعزيز الترسانة القانونية التي جاءت لتنظيم العديد من المجالات في هذا القطاع الحيوي فإن الوضعية لازالت مقلقة وتتطلب أضعافا مضاعفة من الجهود.

ومن المؤشرات السلبية الدالة هو قلة الاعتماد المخصص لهذا القطاع الذي لازال دون مستوى مواكبة المتطلبات الضخمة والمتزايدة لتحقيق شعار الصحة للجميع، فافتقار المراكز الإستشفائية والمستوصفات وأقسام المستعجلات للتجهيزات الطبية والتقنية والأدوية واستشراء ظاهرة الرشوة والمحسوبية والاستهتار بأرواح المواطنين كلها ظواهر بمثابة شبح يطارد المواطن الذي قاده حظه العاثر إلى المستشفيات المغربية خاصة المنحدرون من الفئات المعوزة التي لا تتوفر على إمكانية ولوج التطبيب الخصوصي.

كما نسجل استمرار التفاوتات الصارخة في خارطة توزيع المراكز الإستشفائية و التخصصات إلى حد انعدامها في بعض الجهات وتركيزها في محور الدار البيضاء الرباط، مما يحرم العديد من المواطنين من حقهم في العلاج والتداوي.

ضرب مجانية التطبيب من خلال فرض رسوم الولوج للمستشفى يتم تطبيقها بطرق أقل ما يقال عنها أنها تفتقد للحس الإنساني والوطني.

الالتباس الذي يلف برنامج المساعدة الطبية وعدم تحديده بوضوح الفئات المستهدفة ونوعية العلاجات والأدوية المجانية.

البطء في تنفيد مدونة التغطية الصحية.

انعدام الأرقام والبيانات بخصوص بعض الأمراض والأوبئة.

هذه، السيدات والسادة، بعض من الأفكار والملاحظات التي ارتأينا المساهمة بها في مثل هذه المناسبة، آملين أن تعزز المكتسبات وأن تبذل مجهودات من أجل إحراز المزيد لما فيه المصلحة العليا للوطن والشعب. ونعلن تصويتنا الإيجابي على ميزانية هذه القطاعات وشكرا على حسن انتباهكم والسلم عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للمستشار عبد المالك أفرياط عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون،

ماذا عساني أقول أمام هذه الكراسي الفارغة والتي لو كانت تنطق لو قالت بالإجماع، اتقوا الله فيما اؤتمنتم عليه من قضايا جماهير أمتنا.

في البداية أيضا أود أن أرد وليس في إطار بوليميكي على ما جاء في رد السيد وزير المالية بالأمس، وأنا أعتقد أن ما جاء في مداخلتنا يغنينا عن ما سأسرده حول مختلف القطاعات التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

أريد في عجالة أن أذكر أن ما يعيشه المغرب اليوم من هامش للحرية لا منة لأحد علينا فيه لأننا أدينا الثمن غاليا كطبقة عاملة بقيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وما سجل التسريحات، وما سجل أيضا الاعتقالات والاستشهادات إلا دليل على أننا ساهمنا وبالقسط الوفير في ما يحاول البعض أن يربطه بإنجازاته.

وأريد أيضا أن أذكر وبكل اعتزاز أن التعاقدات الاجتماعية هي التي كانت وراء التعاقدات السياسية. وأرجع إلى التصريح المشترك لفاتح غشت بل لن أطيل في هذا الشأن، هي فقط إشارة لما جاء في رد السيد الوزير ونحن نقول بأن خطابنا لا يحن إلى الماضي، وليس خطابنا أيضا عدمي أو شعبوي أو فيه مزايدة، بل إنه الواقع الذي يعلو ولا يمكن القفز عليه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

لابدّ في البداية من التذكير أن عالم اليوم ليس هو عالم الأمس، عالم اليوم هو عالم المعرفة وعالم التكنولوجيا، وعالم الحريات

وحقوق الإنسان، وأمام ما يعرفه العالم اليوم من تحولات كونية، هل يمكن أن نقول بأن المغرب أهل أو بصدد تأهيل موارده المادية والبشرية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية المرتبطة بالتحولات التي أثرنا أو أشرنا إليها في عدة مناسبات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

إن ضغط الحكومة، وضغط برمجة مناقشة الميزانيات الفرعية لا يسمحان، بالتفصيل في مناقشة المنجزات والآفاق المستقبلية لكل وزارة على حدة، إضافة إلى أن التركيز على الأرقام لا يجدي نفعا، أمام استمرار سياسية التقويم الهيكلي، المملاة من طرف المؤسسات الدولية، لذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة الموجزة الوقوف على واقع كل وزارة على حدة، في إطار قراءة نقدية اختزلنا لها عناوين وأسئلة كبرى نترك للسادة الوزراء وللرأي العام الإجابة والحكم عليها.. لن أسمي الوزارات، بل هي تساؤلات وأسئلة سأسردها على النحو التالي

✓ كم هو عدد التلاميذ الذين يتمكنون من الاستمرار في التمدرس، خاصة على مستوى القرى والبوادي؟

✓ أين نحن من ميثاق التربية والتكوين، خاصة أننا على بعد 3 سنوات فقط من نهاية عشريته؟

✓ أليس هناك ضعف في التواصل مع الفاعلين والشركاء؟

✓ ما مستوى انخراط رجال التعليم في عملية الإصلاح؟

✓ ألم تستقل المدرسة من وظيفتها التربوية؟

✓ ألم تتسع الفجوة والهوة بين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي؟

✓ هل ما يتلقاه أبناؤنا من تعليم يتجاوب ومتطلبات سوق الشغل؟

✓ هل فضاءات جامعاتنا، فضاءات تجسد فعلا فضاء الحرية والتعليم والديمقراطية؟

✓ ما هي أوضاع الطلبة بالجامعات لا على مستوى التحصيل فحسب بل وعلى مستوى ظروف التعليم؟

✓ هل تمت تسوية الأوضاع الاجتماعية لرجال التعليم بمختلف فئاتهم؟

✓ ما هي وضعية بنية الاستقبال والبنيات التحتية لمؤسساتنا التعليمية؟

✓ هل الميزانيات المخصصة للبحث العلمي كافية لرفع تحديات العصر؟

✓ ما هو واقع التربية غير النظامية؟

✓ هل تراجعت فعلا نسبة الأمية ببلادنا؟ علما أنها تشكل عائقا أساسيا لكل تنمية.

✓ ما هي مجالات التنسيق بين التربية والتكوين المهني؟

✓ هل التكوين المهني يستجيب لمتطلبات المرحلة؟ خاصة ما يتعلق منها بالتطور التكنولوجي؟

✓ هل يمكن أن نقول اليوم بأن هناك قطيعة مع ممارسات الماضي في قطاع التكوين لما كان يعرفه هذا القطاع من تسيب ونهب وإهدار للمال العام؟

✓ هل هناك من مراقبة لما يتوصل به هذا القطاع من هبات ومن إعانات من المؤسسات الدولية؟

✓ ما هي نتائج تقارير الافتحاص بهذا القطاع؟ متى سيستمر احترام مبدأ التمثيلية في الأجهزة المسيرة لقطاع التكوين؟

✓ ما هو واقع الصحة ببلادنا؟

✓ ما هي أوضاع المستشفيات العمومية؟ ألا تعرف هذه المستشفيات تسيبا، واستمرارا لظاهرة الرشوة والمحسوبية والزبونية؟

✓ أين نحن من خطاب التغطية الصحية للجميع؟

✓ ألم تساهم المغادرة الطوعية للعديد من الأطر التي ما أحوج هذا القطاع إليها في ما آل إليه الوضع بهذا القطاع؟

✓ ما هي الأوضاع الاجتماعية للعاملين بهذا القطاع؟

✓ ما هو واقع إعلامنا اليوم؟

✓ هل إعلامنا يواكب التطورات التي يعرفها العالم في هذا المجال؟

✓ هل من مراقبة لما يتم برمجته في قناتينا؟ والبعيد كل البعد عن هموم وقضايا المواطنين؟ وبأي حق يؤدي المواطنين من فاتورات الماء والكهرباء رسوما خاصة بالتلفزة المغربية بقناتيها، في حين أن ما

يقدم بهما من برامج تدجينية تستخف بالمواطنين وبأذواقهم (وهنا لابد أن نحتج وبشدة مرة أخرى على ما قدمته التلفزتان من برامج رديئة في شهر رمضان المنصرف نالت سخط جميع شرائح المجتمع) ؟

✓ وهل يتمتع الصحفيون بهامش من الحرية ليقدموا برامجهم على غرار ما هو أو ما يشاهده المشاهد المغربي من خلال العديد من القنوات الأخرى، وهاته البرامج التي نطالب أن يلمس فيها نوع من المصداقية والإبداع والابتكار؟

✓ هل يتم احترام دفتر التحملات؟

✓ لماذا التمييز في استدعاء أحزاب دون أخرى لبرامج حوارية؟

✓ لماذا الاستمرار في التضييق على الصحافة المكتوبة، خاصة المستقلة منها علما أنها يمكن أن تلعب دورا هاما في البناء الديمقراطي؟

✓ كيف تطالبون بالمردودية في غياب تحسين للأوضاع الاجتماعية للعاملين بهذا القطاع، إضافة إلى ضعف وتآكل التجهيزات؟

✓ أي شباب لأية مرحلة؟

✓ هل يمكن أن نقول بأننا أهلنا شبابنا اليوم لمواجهات تحديات المستقبل وتحديات العولمة والمعرفة؟

✓ أليس هناك نقص في دور الشباب؟ بل وحتى الموجودة، ما هو واقعها؟ إن على مستوى البنايات أو التجهيزات أو الموارد البشرية.

✓ هل لكتابة الدولة في الشباب أي دور رقابي، أو أية صلاحيات تقريرية لإيقاف التسيب الذي تعرفه العديد من النوادي وأيضا الجمعيات إن على مستوى التدبير المالي أو على مستوى انتخاب الأجهزة المسيرة، التي هي فعلا مسيرة لأنها تنتخب بشكل لا ديمقراطي ؟

✓ ما هو واقع تدبير شأننا الديني اليوم؟

✓ وهل من مراقبة لتجنب أي فكر تطرفي لا يتماشى ومذهب الوسطية الذي نعتمده كمغاربة؟

✓ ما هي الظروف التي تمر فيها مناسك الحج؟

✓ ما هو دور البعثات المرافقة للحجاج، والتي يشتكي منها الحجاج كلما عادوا من الديار المقدسة؟

✓ ألا تفكر الوزارة الوصية في إنصاف الأجراء الذين يتم اختيارهم للذهاب إلى الحج عبر القرعة داخل مؤسساتهم الإنتاجية؟

✓ ألا يتم التفكير في دعم التعليم العتيق لسد الفراغ الذي يتركه التعليم العصري المدبر من طرف وزارة التربية والتكوين؟

✓ ما هو واقع الثقافة بالمغرب؟

✓ هل يتم دعم الفرق المسرحية بنوع من الشفافية والديمقراطية؟

✓ ألا تتحكم في ذلك المحسوبية والزبونية والنظرة الحزبية الضيقة؟

✓ ما هي الوسائل المعتمدة للحفاظ على موروثاتنا الثقافية؟

✓ ما هو عدد الدور الثقافية وأية علاقة بين وزارة الثقافة وكتابة الدولة في الشباب؟

✓ هل كل الحاصلين على بطاقة مقاوم مقاومون فعلا؟

✓ ما هي الظروف التي مرت فيها انتخابات المجلس الوطني لأعضاء المقاومة وجيش التحرير؟ ألم تشبها خروقات كما شابت خروقات استحقاقات 8 شتنبر للأسف؟ ومرة أخرى نؤكد أن تصويتنا في لجنة العدل ليس رد فعل بل نحن نطالب ومن أعلى هذا المنبر محاسبة كل أولئك الذين عتوا فسادا في البلاد إن على مستوى المالي أو على المستوى الانتخابي لأن المدخل لأية تنمية حقيقية هو الديمقراطية، الديمقراطية، والديمقراطية أولا وأخيرا ولا مجال ولا مكان لكل من يشتري الذمم ولكل من يستعمل المال الحرام في إفساد العمليات الانتخابية.

إننا اخترنا أن نقدم لمداخلتنا هذه في إطار لجنة التعليم على شكل أسئلة، لكنها في الحقيقة قراءة لواقع حاولنا من خلاله الوقوف على مكامن الخلل، والتي تتطلب نوعا من الإرادة والجرأة السياسيين والتعامل معها بالشفافية والوضوح مع جماهير أمتنا، وعندما سنحس أن هناك تغيير فعلا آنذاك سيكون لنا خطاب آخر، لأن الخطاب الحالي خطاب التثمين والتنميق وثقافة العام زين، لن يؤدي إلا للمزيد من الهفوات والاختلال.

إنها أيضا انشغالاتنا التي هي انشغالات المواطنين بكل فئاتهم والتي من المفروض أن تكون انشغالاتكم أيضا، السادة الوزراء. وذلك في انتظار أن ينعم المغاربة بمؤسسات منتخبة حقيقية تساهم في حل

المعضلات الكبرى لبلادنا وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشودة وشكرا على حسن انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. ننتقل الآن إلى مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني. الكلمة للسيد المستشار مقرر اللجنة.. الكلمة للسيد المقرر.

المستشار السيد السعيد كمال مقرر لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أرفع للمجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2007.

خصصت اللجنة يوم الخميس 30 نونبر 2006 لدراسة مشروع الميزانية المذكورة برئاسة السيد الحبيب العلج وحضور السيد عبد الرحمان السباعي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني.

بداية أتقدم للسيد الوزير بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدمها وكذا الأجوبة الدقيقة على استفسارات وتساؤلات السادة المستشارين.

وهكذا قدم السيد الوزير عرضا شاملا مفصلا تطرق من خلاله للاحتفالات التي ميزت هذه السنة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيس القوات المسلحة الملكية وما صاحبها من تظاهرات رسمت الأبعاد التاريخية والحضارية للقوات المسلحة الملكية، وكذا الأعمال الاجتماعية والإنسانية النبيلة التي تقوم بها على المستوى الوطني والدولي من خلال الملتقيات العلمية والأيام الدراسية الأكاديمية والأبواب المفتوحة على الصعيد الوطني توجها الحضور الفعلي لجلالة الملك للاستعراض العسكري بالرباط.

وبخصوص الميزانية فقد عرفت قفزة نوعية مقارنة مع السنة الماضية وجاءت على الشكل التالي:

24.264.122.000,00 درهم بما فيها :

- باب الموظفين: 12.826.922.000,00 درهم بنسبة 53%
- باب المعدات والنفقات المختلفة: 11.437.200.000,00 درهم بنسبة 47% بزيادة قدرها ما يناهز 2.000.000.000,00 درهم أي بنسبة 9% مقارنة مع سنة 2006.

حيث أن هذه الميزانية تساوي 15,7% من الميزانية العامة للدولة المخصصة للتسيير والاستثمار و 4% من الناتج الداخلي الخام، كما تتميز وبأمر من صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية بوضع مخطط يهدف إلى تحديد وتأهيل معدات وتجهيزات جميع مكونات القوات المسلحة بمقتضى الفصل 39 من مشروع الميزانية لسنة 2007، حيث رصدت للشطر الأول اعتمادات في حدود 20.013.000.000,00 درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة عقدت اجتماعا يوم الثلاثاء 12 دجنبر 2006 خصص للتصويت على مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، حيث وافقت اللجنة بالإجماع على المشروع المذكور.

وفي الختام أغتنم هذه المناسبة لتقديم باسمي ونيابة عن السادة المستشارين أعضاء اللجنة تحية إكبار وإجلال لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم السنة المالية 2007.

درست اللجنة هذا المشروع المذكور خلال اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 06 دجنبر 2006 برئاسة الحبيب العلج وحضور السيد محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

بداية أتقدم للسيد الوزير بجزيل الشكر على التوضيحات والبيانات التي قدمها وكذا الأجوبة الدقيقة على استفسارات وتساؤلات السادة المستشارين.

وهكذا قدم السيد الوزير عرضا ضافيا ومفصلا أبرز من خلاله أسس مجالات العمل الدبلوماسي وأهدافه ووسائله لتعزيز دور المغرب الإيجابي على الساحة الدولية من خلال قيم السلم والتضامن ومناصرة الشرعية والاعتماد على فضيلة الحوار لحل كافة النزاعات الدولية والدفاع عن المصالح العليا للوطن وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية من منطلق الحرص الدائم على التفاعل مع المحيط الجيوسياسي والدولي بغية إرساء علاقات أوثق وأشمل على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف عبر واجهات وقنوات متعددة يحتل فيها الفعل الدبلوماسي دورا تنسيقيا وحيويا متميزا.

كما تطرق أيضا للتطورات الأخيرة لملف وحدتنا الترابية على ضوء التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة والقرار رقم 1720 لمجلس الأمن بتمديد بعثة المينورسو مدة ستة أشهر إلى غاية نهاية شهر أبريل القادم، وهو القرار الذي يؤكد على ضرورة البحث على حل سياسي متفاوض بشأنه، عادل ودائم ومقبول من طرف الجميع للخروج من حالة الجمود الراهنة.

وبخصوص الميزانية فهي تبلغ 1.668.605.000,00 درهم، وتمثل نسبة 1,24% من الميزانية العامة للدولة موزعة كما يلي :

- باب الموظفين: 1.012.673.000,00 درهم
- نفقات المعدات والنفقات المختلفة: 585.794.000,00 درهم
- نفقات الاستثمار : 70.138.000,00 درهم

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة عقدت اجتماعا يوم الثلاثاء 12 دجنبر 2006 خصص للتصويت على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، حيث وافقت اللجنة بالإجماع على المشروع المذكور.

والسلام عليكم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. نفتح باب المناقشة. الكلمة للسيد أحمد السنيتي عن الفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

إخواني المستشارين،

يشرفني بأن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة الميزانية الفرعية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني، وهي مناسبة بالنسبة لفريقنا للتعبير عن مواقفه وتصوراته بخصوص هذين القطاعين اللذين يشكلان محور اهتمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني داخل مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

إننا نفتخر بالخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة الخضراء، مؤكدين عن تجندنا الدائم وراء جلالته متشبثين بعدالة قضيتنا ومجندين للدفاع عن وحدتنا الترابية مجددين ثقتنا وتأييدنا للمواقف المتبصرة لجلالته الرامية إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بنظام الحكم الذاتي الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم العزيزة علينا تدبير شؤونهم الجهوية في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة.

وتجسيدا للنهج الديمقراطي الذي تسير عليه بلادنا حرص جلالة الملك على إشراك أبناء هذه الربوع الغالية من وطننا العزيز من خلال تنصيبه لأعضاء المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية وإشراكهم في بلورة الصيغة المثلى لنظام الحكم الذاتي المقترح، وهذه المبادرة جاءت رغبة منه لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

وبهذه المناسبة نجدد دعوتنا إلى ضرورة تحرير المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المجاورة.

السيد الرئيس ،

لا يخفى على أحد الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية كمرآة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي وفي إبراز المنجزات

التي حققها في المجال الديمقراطي وترسيخ دولة الحق والقانون والتحديث الشامل الذي تعرفه المملكة في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في جميع المجالات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز المكانة التي يحظى بها المغرب على الصعيد الدولي، وما الزيارات الميمونة التي يقوم بها صاحب الجلالة إلى العديد من الدول وإيفاد العديد من الوفود الوزارية من أجل شرح موقف المغرب من قضية وحدتنا الترابية وتعزيز أواصر التعاون مع هذه البلدان إلا دليل واضح على الدور الذي يقوم به جلالته في ميدان الدبلوماسية.

كما يجب على الحكومة من جهة أخرى أن تواصل مجهوداتها من أجل فك الحصار عن جميع المغاربة المحتجزين بمخيمات الذل والعار بتندوف وضمان عودتهم في أقرب الآجال إلى الوطن الأم، وتحديد المسؤوليات في المعاملات اللاإنسانية التي عانى منها هؤلاء الأسرى، كما أن التوظيف الأمثل لدبلوماسيتنا في الميدان الاقتصادي لمن شأنه أن يساهم في دعم الاقتصاد الوطني لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتشجيع المستثمرين والبحث عن أسواق خارجية جديدة لمنتوجاتنا عوض الأسواق التقليدية، لذلك فإننا ندعو مرة أخرى الحكومة إلى ضرورة الاهتمام بهذا النوع من الدبلوماسية.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا بهذه المناسبة أن نذكر بالإجماع الذي عبر عنه الشعب المغربي بكل مكوناته السياسية و البرلمانية و النقابية و الذي توج بسلسلة من المسيرات التضامنية الحاشدة سواء بالنسبة للوضع في العراق على تأكيد حق شعبه الشقيق في استعادة استقلاله الكامل و أمنه الوطني و الحفاظ على وحدة بلاده و سيادته، أو بالنسبة لمساندة أشقائنا الفلسطينيين، حيث نجدد من هذا المنبر دعمنا التام و مساندتنا للشعب الفلسطيني الشقيق و سلطته الوطنية في كفاحه العادل من أجل استعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، عاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، إننا إذ نعبر عن ارتياحنا للمنجزات التي تم تحقيقها في هذا المجال نثمن المبادرة الملكية السامية المتعلقة بضمان التمثيلية السياسية لأعضاء الجالية المغربية ضمن المؤسسات الدستورية الوطنية، فإننا ندعو إلى ضرورة إعطاء الأولوية لتعليم اللغة العربية و الثقافة الأصيلة و إحداث فضاءات ثقافية مغربية، و كذا الاهتمام بالتأطير الديني و تحسين الخدمات الإدارية و الاجتماعية على مستوى بلدان المهجر.

و من جهة أخرى نثمن المجهودات التي تقوم بها مؤسسة محمد الخامس للتضامن فيما يتعلق بتقديم كل أشكال الدعم لأفراد الجالية المغربية خارج أرض الوطن و أثناء موسم العبور وعند دخولهم إلى وطنهم.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا و نحن نناقش مشروع ميزانية الدفاع الوطني أن نوجه تحية تقدير و إجلال خاصة للقوات المسلحة الملكية و الدرك الملكي و الأمن الوطني و القوات المساعدة والاعتزاز بالدور الذي يقومون به و التضحيات الجسام التي يبذلونها في سبيل استقرار البلاد و صيانة سيادته ووحدته، و ضمان سلامة و طمأنينة رعايا جلالة الملك الأوفياء بالأقاليم الجنوبية للمملكة. وهكذا نطالب الحكومة بإيلاء المزيد من العناية و الرعاية لكل هذه الشريحة من المجتمع و تحسين و ضعهم الاجتماعي سواء من حيث الزيادة في الرواتب وتحسين وضعيتهم الاجتماعية بضرورة إعادة النظر في نظام الترقي لهذه الفئة، إنصافا لهم و كذا الاهتمام بأبنائهم فيما يخص الصحة و التمدرس، والمنح الجامعية و الشغل و السكن.

السيد الرئيس،

إننا اليوم نقف مساندين للميزانية المرصدة لقطاعي الشؤون الخارجية وإدارة الدفاع الوطني، رغم أنها لا ترقى إلى ما نطمح إليه. ولكن اعتبارا لإرادة الإصلاح المعبر عنها من طرف الحكومة، فإننا سنصوت بالإيجاب آملين أن يتم الرقي بميزانيات هذين القطاعين مستقبلا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد محمد سعود عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد سعود:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

أيها الحضور الكريم

فيما يتعلق بالدفاع الوطني نحن كفريق الاستقلال نحيي الجيش الملكي على شجاعتهم وعلى إخلاصهم، ونحن بطبيعة الحال ما خصناش ننساو الإخوان اللي كانوا مسجونين في تندوف في الجزائر.. حنا كفريق استقلال كنطلبو من الحكومة ناخذو بعين الاعتبار على الإخوان اللي كانوا تماك باش يستحقوا بالفعل حقوقهم وإن شاء الله غادي نديرو هاذ المتابعة في هاذ الملف.

فيما يتعلق بوزارة الخارجية، حنا نفتخر ونشجع وزارة الخارجية على le pressing اللي كيديروا على الدول باش يعترفوا بالصحراء المغربية.. بطبيعة الحال هاذ الحكومة بزاف الاجتهاد داروا وكاين دول أمريكا اللاتينية اللي تراجعوا على اعترافهم بالصحراء المغربية، كاين كينيا، كاين ألبانيا والآن هاذي شرف لنا وكنحييو وزارة الخارجية على اجتهادهم.. اسمحوا لي هذه المرة الأولى والعربية ما عنديش..

فعلا في الميدان الاقتصادي·وزارة الخارجية قامت بواجب باش تعطي صورة ديال المغرب في الخارج صورة لمغرب الديمقراطية اللي فيه حرية التفكير والتعبير.. وهذه شرف لنا حتى اليوم الدول في العالم كيقولوا فعلا كاين الديمقراطية في المغرب اليوم، وكاين بلاد الحق والقانون وبلاد اللي كيحترم حقوق الإنسان، وهذا شرف لنا.

فيما يتعلق بالسفراء اليوم عندنا السفارات في العالم اللي هم يشرفوننا.. كاين الشباب:. الإطار، التقنيين بحال حميد شباط في الأمم المتحدة أو السي علي المنور في بروكسيل أو السجلماسي في فرنسا هاذوك شرف لنا يكونوا عندنا سفراء بحال هاذوك، ونتمنى لهم التوفيق ويكونوا سفراء بحال هاذو في العالم إن شاء الله.

عندي ملاحظة واحدة وهي في أوربا، أوربا اليوم متحدة عندها قوة مهمة بزاف في العالم وأظن نحن كمغاربة خصنا ناخذو بعين الاعتبار هاذ القوة اللي عندهم وداخل سفارات أوربا أظن هاذ السفارة ما عندهاش إمكانيات كافية باش تقوم بواجبها في أوربا، ما عندناش un attaché militaire وحنا اللي واقع داخل أوروبا. اللي هم قرارات مهمين داخل أوربا اللي كيهموا المغرب أكثر من بعض الدول وخصنا نديرو un bureau de lobbying داخل أوربا كاين شركات كبرى عندهم un bureau de lobbying وحنا كدولة ما عندناش هاذ le bureau ما عندناش l'attaché militaire إذن أطلب من وزير الخارجية باش يشوف واش نقدرو نساهمو في هاذ المثال هذا.

في القنصليات أنا كواحد من الجالية كنطلب تأهيل قنصلية في الخارج، وأكثر من هذا واش ممكن القنصليين يكونوا ولد الجالية حيث واحد الموظف من الخارجية غادي يجي من بنجرير يمشي إلى فلندا خاصو عام أو عامين باش يتكيف مع البلاد وما عندوش اللغة علاش ما يكونوش المسؤولين أولاد الجالية ونعلمهم ويجيو يديرو التكوين هنا ويرجعوا إلى القنصلية ديالهم. هذه فكرة عامة اللي كنطرح لوزارة الخارجية.

فيما يتعلق بوزارة الجالية أنا أشكر السيدة الشقروني على الاجتهاد اللي كتدير وعلى الخدمة اللي كتدير وبطبيعة الحال علاش كنقول اجتهاد لأن ماشي ساهل، علاش ماشي ساهل؟ لأن ذيك الوزارة وزارة فقيرة في المغرب وهاذ الشي ماشي منطقي حيث حنا أولاد الجالية حنا هم اللي عندهم les premiers ressources de devises في المغرب كاين السياحة ولكن داخل السياحة كاينة الجالية أذن خصنا نشوفو كيفاش نديرو باش نزيدو لها في الميزانية ديالها حيث ميزانية وزارة الجالية وزارة مهمة بزاف وخصنا نعرفو حنا أولاد الجالية هي فرصة للمغرب فرصة حيث الجالية عندهم un savoir faire عندهم un carnet d'adresses عندهم بزاف الحاجات اللي يبغيو يعطيو للمغرب وخصنا ناخذو الفرصة باش نشوفو كيفاش نديرو باش هاذ الوزارة تقوم بواجبها وتكون عندها إمكانيات كافية باش تدير الخدمة ديالها.

فيما يتعلق بحقوق التصويت ديال الجالية، الجالية اليوم اللائحة التي ستفتح لهم الحمد لله الشرف لنا وكنشكرو صاحب الجلالة على هاذ الاجتهاد اللي دار لنا وهاذ الطلب سنين وحنا كنطلبوه. بطبيعة الحال أللي كنطلبو حنا هو تفتح مكاتب بالخارج باش الجالية يقدروا يقوموا بالواجب ديالهم كمواطنين مغاربة بحال اللي كيديروا

الجزائريين والمصريين إلخ..لا أظن المشكل تقني هذا مشكل سياسي اللي خصو يفتح وخصو يحل وكنظن إن شاء الله وكنتمنى من الله باش يفتح، حيث الجالية عندهم بزاف ما يعطيو للمغرب إن شاء الله.

بطبيعة الحال هذه الجالية كاين منهم اللي في بلادهم كاين برلمانيين مثلا كاين أكثر من 100 برلماني في العالم كاين برلمانيين في فنزويلا، في المكسيك، في الدانمارك، في فلندا، في بلجيكا، في هولندا، في آسيا إلخ..علاش ما نديروش مؤتمر أو مجلس أعلى لهؤلاء البرلمانيين باش نستغلهم ويعاونوا بلادهم وحنا نقومو بالواجب ديالنا معهم. هذا مثال ديال الجالية في الخارج اللي نقدر نستغلهم على بلادنا.

رغم ذلك حنا كفريق استقلال غادي نقومو بالالتزام ديالنا مع الحكومة وغادي نصوتو إن شاء الله مع الميزانية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد محمد طريبش عن فرق المعارضة.

المستشار السيد محمد طريبش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوتي المستشارتين،

الإخوة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

إن تدبير سفاراتنا بالخارج يستوجب إعادة النظر بشكل شمولي ومعصرن حتى يساير التطور العالمي ويرقى إلى تطلعات جاليتنا بالخارج. فلا يزال موظفو وزارة الخارجية بالسفارات والقنصليات يخضعون للزبونية والمحسوبية في تعييناتهم، مما ينعكس بجلاء على مردوديتهم وفعاليتهم.

وهذا نلمسه بشكل واضح في زياراتنا في إطار المهمات البرلمانية بالخارج، بالإضافة إلى ما نتوصل به من تقارير وشكاوى من أفراد جاليتنا بالخارج.

نقترح عليكم اختيار الكفاءات الوطنية العالية قصد ترشيدها لشغل المناصب في السفارات والقنصليات، لأننا نعتبر هذه الأخيرة الجبهة الأمامية التي يبتدئ منها الدفاع عن الملفات والمصالح الوطنية. ولهذا، فالرفع من مردودية وفعالية الآلة الدبلوماسية الوطنية لابد أن يصنف ضمن الأولويات الوطنية، ونحن نحتاج في ذلك أولا إلى ما يشبه عملية تدقيق لكل مستوياتها وخصوصا الموارد البشرية والإمكانيات، حتى يتسنى لنا عاجلا تحديد مواطن الخلل. بذلك فقط، سيصبح ممكنا أن نسطر إستراتيجية دبلوماسية وطنية تنطلق من معطيات واقع محدد، وترمي تحقيق أهداف واضحة كذلك. هذا الأمر بالطبع، لن يتسنى إلا بإرادة وشجاعة سياسة وباستعجالية كذلك، لأن هذا النطاق لا يحتمل الانتظارية خصوصا في ظل المجريات والأحداث الدولية المتسارعة.

السيد الرئيس،

نتحدث كثيرا عن الدبلوماسية انطلاقا من موقعها في الدفاع عن المصالح السياسية، ولكننا في ذلك نغفل أن الدبلوماسية الاقتصادية لا تقل أهمية اليوم، خصوصا باعتبار العلاقة الجدلية القوية ما بين الاقتصادي والسياسي، بل يبدو أن الوضع العالمي اليوم يجعلنا نجزم أن المصالح الاقتصادية هي التي أصبحت تتحكم في المصالح السياسية. وعلى هذا الأساس، نتساءل عن حصيلة الإنجازات الاقتصادية لبعثاتنا الدبلوماسية؟ هل أصلا الملحقيات الاقتصادية في بعثاتنا الدبلوماسية بالخارج تقوم فعلا بأي عمل يذكر في هذا الاتجاه؟ لا يمكننا أن نجزم الإجابة أو ننفيها، لأننا ببساطة نفتقد إلى المعلومة المضبوطة. بالمقابل، الأكيد أنه إذا كانت هناك إنجازات فهي لا ترقى إلى طموح المغاربة، ولا سيما إذا ما قسناها على ضوء الإمكانيات الهامة التي يتيحها الانفتاح الاقتصادي العالمي.

السيد الرئيس،

نقف اليوم أمام مفترق طرق حاسم في ملف عمر زهاء الثلاثين خريفا أي ثلاثون سنة من التضحيات المادية والمعنوية قام بها عموم

المغاربة إيمانا منهم بشرعية حقوقهم، وغيرة منهم على وحدة ترابهم وسيادة بلادهم.

يؤسس على هذا ضرورة التأكيد على أن من يخالجه أدنى شك في أن المغاربة مستعدون على أن يضحوا بآخر قطرة دم من آخر شيخ وطفل منهم لأجل الذود عن بلادهم وترابهم وسيادتهم، فهو واه، غير أنه وبالموازاة مع هذا الموقف الثابت والصامد والأكيد، بقي المغرب والمغاربة تاريخيا منفتحين بخصوص ملف الصحراء المغربية على كل أنوع الحوار والتضحيات، إبداء لحسن النية أولا، ووعيا منهم كذلك بأهمية الحلول التوافقية وما قد ينتج عنها من إجماع الأطراف المعنية، مما من شأنه توفير شروط جيدة تخدم البناء التنموي محليا ووطنيا ومغاربيا وإفريقيا.

هذا المنظور، السيد الرئيس، السادة المستشارين، هو الذي بلوره صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بحكمة كبيرة وتبصر عميق وشجاعة كبيرة حينما أعلن عن مشروع الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب كحل سياسي ونهائي لإنهاء ملف الصحراء الجنوبية. ذلك المشروع الذي أجمعت على أهميته كل المكونات السياسية، والمجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء والذي يعد الممثل الرسمي لكل مكونات مواطنينا في الصحراء المغربية.

صفة الإجماع هذه، لم تكن بالطبع لتمنح مجانا أو اعتباطيا، بل انبثقت عن مسار طويل ـــ عريض للمشاورات والنقاشات بوشرت في جو من الشفافية والديمقراطية والمسؤولية.

بالطبع، بعدما قدمنا كأحزاب ـــ ونتحدث عن أنفسنا على الأقل ـــ مقترحاتنا ورؤانا بصدد مشروع الحكم الذاتي، فلم يبق لنا إلا أن نصطف وراء صاحب الجلالة بصفته ضامن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية في كل ما يراه مناسبا في هذا الصدد.

الآن والأهم بالنسبة لنا كمعارضة، أي دور للحكومة في خدمة هذا التوجه الوطني الهام. هل يمكننا اليوم أن نجزم أن الحكومة بلورت عملها الدبلوماسي في اتجاه تهيئ الأرضية المناسبة للحل الذي سيقترحه المغرب؟ هل تحركنا على كل واجهات المجتمع الدولي، الرسمية منها والمدنية؟ نحن وللأسف لسنا راضين عن هذا الجانب بالذات، لأننا وببساطة نرى أن دبلوماسية بعض البلدان الغريمة سياسيا، أكثر حضورا للأسف وأكثر تسخيرا للإمكانيات البشرية والمادية، فعلى من تعود المسؤولية؟ هل على الحكومة التي لا تسخر للقطاع إمكانيات كافية، وهي ربما في ذلك لا ترى أنه من اللازم إيلاءه أولوية ما؟ أم هل تعود المسؤولية على الوزارة نفسها من حيث ضعف الأداء، وغياب الرؤية والفعالية وانعدام الاستراتيجية الواضحة؟.

على أي، نحن نسجل أن أداء خارجيتنا لابد أن يعاد فيه النظر، ونحمل في ذلك المسؤولية للحكومة خصوصا وأنه كما قلنا في بداية هذه المداخلة، أن العمل الدبلوماسي هو الجبهة الأمامية للدفاع عن قضايانا ومصالحنا وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس،

وبخصوص جاليتنا المغربية بالخارج، لابد من أن نذكر بأهمية القرار الملكي الحكيم، الذي فتح المجال أمامها لأجل المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وكذلك بأهمية تفعيل المجلس الأعلى للجالية، هاذين القرارين واللذين نعول عليهما كمعارضة في سد فراغ تركته الحكومة في مجال تتبع شؤون الجالية المغربية والدفاع عن قضاياها ومصالحها. هذا الفراغ الذي لم يعد سرا عند أحد خصوصا وأن احتجاجات وشكايات مواطنينا بالمهجر متواصلة وعلى طول السنة وكلها تصب في اتجاه تقصير المصالح الدبلوماسية الوطنية، لا من حيث التعامل مع ملفاتهم وتسهيل مصالحهم الإدارية، بل إن العديد منهم يحتج حتى على نوعية الاستقبال، فبالأحرى الحديث عن نوعية الخدمات.

الحمد لله، السيد الرئيس، أن صاحب الجلالة نصره الله ومن ورائه مؤسسة محمد الخامس أبلى البلاء الحسن على كل المستويات المرتبطة بجاليتنا العزيزة، وهو بذلك، رد الاعتبار لأفرادها وأقحمهم كذلك في ديناميكية العهد الجديد من خلال الاستجابة لتطلعاتهم في المساهمة في اتخاذ القرارات الوطنية من خلال البرلمان والمجلس الأعلى للجالية على حد سواء.

وأختم مداخلتي السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، بالإلحاح على ضرورة تمكين دفاعنا الوطني بكل الشروط المادية التي تساهم في تحديثه وعصرنته والرفع من معنويات أعمدته، وأعني هنا جنودنا المرابطون والصامدون والوطنيون أينما وجدوا على أرض الوطن أو خارجه، خدمة للسلم والإنسانية.

بلادنا، السيد الرئيس، ولله الحمد بلاد سلم وأمان ولكن هذا لا يمنع من أن نحافظ على هذا المكتسب الهام والثمين بكل السبل، السياسية طبعا ولكن من خلال العدة العسكرية التي تجعلنا مطمئنين بسلمنا، مستعدين للذود عن وطننا في كل وقت وحين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. أطلب من السادة المتدخلين إذا كان ممكنا أن يقتصروا في تدخلاتهم، علما أنه اليوم الجمعة.. إذن الكلمة.. نكمل عندنا فقط ثلاث متدخلين إذا كان ممكن نكمل.. إذن الكلمة للسيدة المستشارة زبيدة بوعياد.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

أتشرف اليوم بتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات حيوية ومهمة كالدفاع الوطني والخارجية، وذلك للسنة المالية 2007.

اليوم نغتنم الفرصة قي فريقنا وبمناسبة الذكرى الخمسينية للتعبير عن تقديرنا لقواتنا المسلحة الملكية ولتوجيه تحيات الإجلال والإكبار لما تقدمه هذه الأسرة في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن ووحدته تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني،

إننا في الفريق الاشتراكي إذ ننوه بالإنجازات المهمة التي تحققت سواء على مستوى تقوية قدراتنا الدفاعية أو على مستوى تطوير البنيات التحتية، فإننا مازلنا نؤكد دائما على أن المستجدات الطارئة التي أصبحت تعيشها بلادنا فيما يتعلق بأمننا الترابي يضعنا اليوم أمام تحديات جديدة، خصوصا أمام المناورات التي أصبحت تباشرها الجزائر في معاكسة واضحة وبكل الوسائل السياسية والدبلوماسية لقضية وحدتنا الترابية، رغم كل الحلول التفاوضية التي اقترحها المغرب لإيجاد حل لقضية الصحراء المغربية، زد على ذلك السباق نحو اقتناء أسلحة متطورة من طرف الجزائر تتجاوز بما لا حد له حاجياتها الدفاعية، مما يضع العصا في عجلة بناء المغرب العربي الكبير الذي يمكن أن يشكل رافعة للتنمية بهذه المنطقة، سيما في ظل إكراهات العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي أصبحت لا ترحم الصغار.

ومن خلال هذه المعطيات التي أصبحت تطفو على سطح منطقة المغرب العربي عموما، فإن ضرورة تجديد العتاد الحربي وتحديث الهياكل والإمكانيات وتطوير مناهج وأساليب التكوين العسكري وإيلاء العناية الضرورية والمالية والاجتماعية لكل أفراد قواتنا المسلحة بما فيهم قدماء العسكريين المحتجزين في مخيمات تندوف مع تسوية وضعيتهم الإدارية.

من جانب آخر، فإننا في الفريق الاشتراكي لسنا متفقين على الكيفية التي تعالج بها بعض الصحف المغربية قضايا مرتبطة بالقوات المسلحة الملكية، لما لذلك من انعكاسات سلبية تضر بمصالحنا الوطنية وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

أما بخصوص العمل الدبلوماسي، فلا بد لنا في البداية أن نسجل ارتياحنا العميق للتقدم الذي تعرفه سياستنا الخارجية، وما يبذله جلالة الملك من جهود لدعم العمل الحكومي في المجال الدبلوماسي، هذا العمل الذي أصبحت المراهنة على تطوير آلياته وتفعيلها إحدى الركائز الأساسية التي تحتم الاعتماد عليها من أجل كسب مزيد من الاهتمام الدولي بالخطوات الشجاعة التي تخطوها بلادنا في بناء دولة الحق والقانون وترسيخ الحريات الديمقراطية وتطوير وثيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

فحقل السياسة الخارجية اليوم هو مجال لخدمة مصالحنا العليا، وخدمة القضايا الإستراتيجية والحيوية لبلدنا وشعبنا وعلى رأسها قضيتنا الوطنية، خصوصا أن ديبلوماسيتنا اليوم شكلت نموذجا متميزا على الساحة الدولية، نظرا لتشبثها بقواعد الشرعية الدولية ودعوتها المستمرة إلى التسامح والتعايش بين أطراف المجتمع الدولي ونبذها الفعلي للتطرف والعنف في معالجة الأزمات الدولية، وخصوصا أن المغرب اليوم برهن للعالم عن نضجه المتميز وتعامله

المرن في كثير من القضايا آخذا بعين الاعتبار قيم الحداثة والتفتح والحوار لأن المغرب عقد العزم منذ البداية على نهج أسلوب سياسي ممنهج في معالجة القضايا الوطنية والإقليمية أسلوب تطبعه قناعات راسخة بأن الحوار هو الأداة المثلى لتحقيق الأهداف المطلوبة، أسلوب مبني على قيم ثابتة في السلوك السياسي يستمد مصداقيته ومشروعيته وموثوقيته من الحق والشرعية. وفي هذا السياق تندرج مبادرة المغرب بالتقدم إلى الأمم المتحدة بمقترح يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا يضمن لساكنتها تدبير شؤونهم الجهوية في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

لذا فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن مقترح الحكم الذاتي يمكن أن يشكل إطارا مستقبليا لتطور الدولة المغربية نحو لا مركزية متقدمة تكرس مزيدا من الديمقراطية ومزيدا من الحقوق والحريات، ومساندتنا له يرتبط بخصوصيات أقاليمنا الصحراوية وبوضعيتها في نطاق النزاع الدولي القائم بشأنها واقتناعا منا بهويتنا التقدمية المتشبعة بمبادئ الديمقراطية الإنسانية مؤمنين بدولة الحق والقانون والمؤسسات التي تحترم فيها الخصوصيات المحلية ضمن جهوية متطورة تسعى إلى ترسيخ دور الجماعات الترابية في التنمية المحلية.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أختي، إخواني المستشارين

إن السياسة الخارجية التي تمثل أحسن تعبير عن حضورنا في العالم، تجد نفسها في حالتنا نحن في المغرب، حيث تسلسل عدة أوراش إصلاحية، كما هو الشأن بالنسبة لملف حقوق الإنسان- ملف الأسرة- ملف الهجرة- جلب الاستثمارات- المفهوم الجديد للسلطة- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية... تجد نفسها أمام تحدي الاستثمار العقلاني لتحسين صورة المغرب لدى الرأي العام الدولي والعالمي، وجعله شريكا مهما في صنع الحضارة الإنسانية (السلم، التعاون، التقدم) لذلك فإن أي مبادرة تستهدف تحسين أداء السياسة الخارجية وتكثيف الجهود لأداء هذه الخدمة بدأت تتقوى، وغدت القضايا الاقتصادية والثقافية والحقوقية والبيئية والإعلامية تتخذ لنفسها مكان الأولوية في أجندة السياسات الخارجية للدول؛ وأصبحنا طرفا فاعلا ونموذجا في المنطقة في هذه الديناميكية.

فالعامل الاقتصادي اليوم أصبح في ظل هذه التحولات التي يعرفها العالم راهنا يعتبر العامل الأكثر تأثيرا على تطوير التعاون الدولي ليمتد بطبيعة الحال إلى باقي الميادين السياسية والاجتماعية، وليحتل مكان الصدارة في العلاقات الدولية ويتحكم في المجال الدبلوماسي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد أصبح الرأي العام الوطني اليوم يهتم بكل ما يتعلق بالشؤون الخارجية ولا ينحصر انشغاله فقط على القضايا الداخلية كما كان من قبل، وبالتالي أضحى للإعلام دور أساسي في تقويته وبلورته وتحويله إلى رأي عام دولي. لقد نمت نشاطات مختلفة، تعدت حدود الوطن وتشكلت تنظيمات إقليمية ودولية غير حكومية تمارس العلاقات الدولية في مجالات متعددة حزبية، نقابية، صحية، جمعوية... وتمكنت هذه التنظيمات باستخدامها وسائل الإعلام من كسب رأي عام دولي واسع، مما يعني أننا في عصر تمت فيه عولمة وسائل العمل الدبلوماسي، ولم تعد الحكومات وحدها تقوم بتدبير العلاقات الدولية، لذلك أصبح لزاما على دبلوماسيتنا أن تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى الجديد في العلاقات الدولية وأن تشرع في الاستعداد لخوض غمار هذه التحولات في إشراك الفعاليات والطاقات العاملة في الحقل الدبلوماسي من أجل إعداد إستراتيجية جديدة لولوج متغيرات الألفية الثالثة، وتشكل الدبلوماسية الموازية نموذجا للدبلوماسية الجديدة والتي لها صيغة تكميلية بالنسبة للدبلوماسية الرسمية، غير أنه على الرغم من مرور مدة زمنية محترمة على بروز هاته الأشكال الجديدة بقيادة فاعلين جدد، فإن التنظير لها ما يزال في بداياته الأولى لذلك ما تزال هاته الأشكال من الممارسة الدبلوماسية في حاجة إلى معرفة عميقة حولها، حتى يمكن تأطيرها وترشيدها وضبط معالمها، فعلى سبيل المثال ما يزال جزءا مهما من التحركات والمبادرات البرلمانية تتيه أحيانا في رحلات أقرب ما تكون سياحية، وما يزال الفاعلين في المجتمع المدني يتهيبون من

الانخراط في هذا المجال بالإضافة إلى نقص المهارات التي تتوفر عليها رغم وجود تراكمات معرفية لا بأس بها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إنها لمناسبة نعبر من خلالها عن تثميننا للمبادرة الملكية الهادفة إلى تأسيس المجلس الأعلى للمهاجرين في أفق سنة 2007، نظرا لاعتباره محطة أساسية في اتجاه مأسسة التعامل مع ملف المهاجرين المغاربة وفق منظور جديد، يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الأخيرة في البلدان المستقبلة للمهاجرين، والتي تفرض تبني إستراتيجية مندمجة وشمولية تقوم على إشراك جميع المعنيين بهذا الملف كما أن هذه المبادرة شجعت على المطالبة بتجديد أدوات التعاطي مع الهجرة والمهاجرين، وأعطت الثقة من أجل فتح الحوار بين الحكومة والجالية المغربية لترجمة التغيرات التي عرفتها المملكة إلى مواقف ملموسة، وذلك عبر منتديات جهوية وعالمية عبر من خلالها المغرب على تصوره لمفهوم ومعالجة القضايا المرتبطة بالهجرة.

كما لا يفوتني بالمناسبة أن أشير إلى أن التدبير المعقلن لدور المغرب في علاقاته مع محيطه الإقليمي يستدعي بذل المزيد من الجهود لتحسيس شركائنا في الاتحاد الأوروبي بأن جلب الاستثمارات الأجنبية إلى المغرب شرط لازم لنجاح التبادل الحر الأورو مغربي والتركيز على أن الهجرة السرية مسؤولية مشتركة وأن حل هذه المعضلة يجب أن يكون شموليا لكي نجعل من تدفق الهجرة عامل تقارب وتمتين الصلات بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وليس عامل توتر للعلاقات بين دول هذا الحوض.

أما فيما يخص الوضعية الحالية في الشرق الأوسط، فإننا نطالب المنتظم الدولي ليتحمل كامل مسؤولياته في إقرار السلم في المنطقة مما يضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس.

السيد الرئيس،

بناء على المعطيات السالفة الذكر وتأكيدا على أهمية قطاعي الدفاع والخارجية فإن الفريق الاشتراكي في مجلس المستشارين ينوه بموقف الإجماع للمصادقة على هذه الميزانيات الحاصل أثناء أشغال لجنة الخارجية، ويؤكد على نفس الموقف في هذه الجلسة العامة.

"والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته"

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المحترمة. الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد اللطيف أوعمو عن فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق التحالف الاشتراكي، نحن بصدد مناقشة ميزانية الدفاع الدفاع الوطني والخارجية والتعاون، لابد أن أقدم تحية إجلال واحترام لصاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وأحيي بإكبار كبير كافة رجال وأعضاء القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وكل القائمين على مهمة الدفاع على هذا الوطن وحسن أمنه الخارجي. كما أنتهز الفرصة لأترحم على شهداء الأمة من رجال القوات المسلحة والدرك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل وحدة هذا البلد والدفاع عنه وعن كرامته.

وكذلك لابد أن أحيي القوات المسلحة الملكية لذكرى الخمسين لتأسيسها، هذه الذكرى التي أبى صاحب الجلالة إلا أن يعطيها ميزة خاصة لتكون ذكرى وتعميق ورمز وعبرة خاصة لإعلان الافتخار عن قواتنا المسلحة الملكية وما تقوم به لا فقط في مجال الدفاع عن وحدة البلاد ولكن كذلك في تطوير آليتنا الدفاعية وتحصين مواقعنا داخل البلد واندماجها في مفهوم عولمة تتعمق وتتفعل أكثر، وهذا ما ظهر بشكل واضح وبكل افتخار من خلال الاستعراض الذي عقد والذي كان بالرباط في شهر ماي الماضي وتبث أكثر في مغزاه من خلال الحملة أو الأبواب المفتوحة ولأول مرة التي فتحتها القوات المسلحة الملكية والقوافل التي نظمتها عبر مختلف البلاد والمتاحف والاستعراضات التي قدمتها لتؤمننا على أنها لم تعد ذات تلك الصفة المعتمدة على القوة والتداريب على القوة واستعمال العنف ولكن واعية بدورها التاريخي، واعية بدورها في مختلف أصناف المعرفة

ودورها الإنساني كذلك. فلذلك شرفتنا دائما عندما تكون تحمل الراية المغربية خارج البلاد، في إفريقيا وغيرها لتكون بالفعل نتاج عمق وطني كبير، عمق يحمل شعار السلم، عمق يحمل شعار الأمن والتعاون. فتحية إلى قواتنا المسلحة، وهذا لا يجعلنا نتردد كعادتنا في التصويت والمطالبة بالمزيد من لدعم قواتنا المسلحة الملكية.

في دبلوماسيتنا، التي يهمنا أن تبقى متمسكة بقيمها، قيم السلم والتضامن ومناصرة الحق وقيم الشرعية الدولية وقيم الحوار والدفاع عن المصلحة الوطنية، الرزانة والهدوء والنجاعة والنتيجة في الحفل الدولي، هذه الدبلوماسية التي بناها المرحوم الحسن الثاني رحمه الله وصار في ظله وتطويرها ملكنا الهمام محمد السادس، وأنها بفعل هذه الدبلوماسية أصبح للمغرب قدرات لتصدير تجربته، قدرات للتعريف بما حصل في تجربته الديمقراطية داخل الوطن، فدبلوماسية المغرب بدأت تعرف التفاعل الواضح والجاد في المحيط الجيوسياسي والدولي، سواء في مجاله الثنائي أو مجاله الأطرافي، وهذا الذي جعل المغرب موضوع استقطاب، موضوع لفت الانتباه الذي جعله موضوع حوار وموضوع السلم رغم كيد الكائدين ورغم ما يحاول البعض أن يمس بسمعة هذا البلد.

في مقدمة منجزات دبلوماسيتنا ومشروعنا الدبلوماسي، ما تحقق في القضية الوطنية، إنه دليل للإعتماد على جبهة داخلية متماسكة مازالت تتوسع لإعطائها قوة لإبراز ولبلورة مشاريع تقبل الإنصات، مشاريع تستقطب الاهتمام، ليس من السهل في دولة نامية، وهي في بداية تجربتها الجهوية واللامركزية أن تبادر إلى اقتراح الحكم الذاتي لأن ذلك اعتمد على إرادة في ترسيخ وبناء الديمقراطية، بتعبير آخر أن الدبلوماسية المغربية أخذت البعد الديمقراطي كأداة للحوار، كأداة لتحقيق المشاريع وللدفاع عن المصلحة الوطنية، فالبعد الديمقراطي إذن في هذا الورش لابد ان نحصنه، لابد أن نوسعه، لابد أن يكون منطلقا من الداخل كأداة تسخر الفعل الدبلوماسي الوطني، فالحوار والحلول السياسية لم تكن خلال سنوات موضوعة حتى للإنصات، الآن بأنها من نتيجة فضيلة قيم تحمل هذه الدبلوماسية منذ عهود. فلذلك هذا التسلح بكل هذه الأدوات هو الذي جعل قرار أو مقترحات بيكر أصبحت متجاوزة باعتراف وبإعلان مجلس الأمن نفسه هو الذي طرح محلها أفكارا كانت من صنع المغرب وهو الحل السياسي، الحوار إلى آخره..

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

تفعيل الحضور الدبلوماسي المغربي في المجال الدولي أظن أنه يجب أن يكون متزايدا وأكثر قوة ليشمل كل المواقع، فتجربتنا في جنوب إفريقيا مؤخرا الدليل الصحيح والقاطع على أن بقاءنا جامدين، أننا لسنا أعضاء أو خرجنا من هيئة الاتحاد الإفريقي، تبثت التجربة أن اندفاعنا أو أن هجومنا لاحتلال مواقع في الفضاءات الحوارية الدولية، ونحن مسلحون بتجربة خلفية إزاء الشعب المغربي ووحدته ودفاعه عن مشروع الديمقراطية. لابد إذن انطلاقا من تقييم هذه التجربة وما حققت لنا وما أفشلنا فيه من مخططات ضد وحدتنا، يجعلنا نتواجد في هذه الملتقيات.

كذلك لابد لدبلوماسيتنا أن تراعي في عملها الدبلوماسية الاجتماعية، بتعبير آخر أن تندمج ضمن الأجندة التي تستعملها القوى الاجتماعية التي تتحرك انطلاقا من القناعة الوطنية، لابد أن تأخذ كذلك القوى الإعلامية المحلية أو الدولية بجانبها حتى تبقى معززة مكرمة في نضالها من أجل الدفاع عن مقومات وحدتنا وجعل المغرب في مركزه اللائق ضمن العالم.

كذلك لابد لدبلوماسيتنا أن تزيد في تفعيل أساليب التعاون والتشارك مع كل الدول التي ترغب في ذلك، لابد أن لا يكون التعاون منحصرا في المجال الرسمي، هذا التعاون لنا كذلك من خلفية وطنية داخلية تجربتنا في اللامركزية وما حصل البارحة في أكادير وما عبر عنه من دعم وخطاب جلالة الملك كذلك في هذا الاتجاه، لابد أن تكون لتجربتنا اللامركزية أداة من أدوات التعاون الدولي بحكم قدرات المغرب وما هيأه من مؤسسات، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، فغرفنا في المجال.. الغرف التجارية مثلا والصناعة والسياحة، غرفنا في الصيد البحري، غرفنا في الصناعة التقليدية مؤهلة لأن تدخل في مجتمع معولم لأنه أصبحت كأداة قادرة وبقيادة الفضاء الذي تؤهلون لذلك ستساهمون في هذا المجال.

دبلوماسيتنا، السيد الوزير، كذلك لابد أن تكون فاعلة ومنتجة في السلم والاستقرار وفي المناطق الساخنة، وما تقومون به وما تقوم به الدولة المغربية ومواقفها التي كانت تعبيرا عن مواقف الشعب في القضية الفلسطينية باستمرار يتطلب الدعم والمزيد أكثر، موقفنا وموقف الشعب المغربي الذي تعبرون عنه تحت قيادة صاحب الجلالة في القضية العراقية ووحدة العراق وموقفنا كذلك وتصدينا إلى كل ما يمكن أن يشتت وحدة لبنان، كلها قضايا تجعلنا اليوم والذي حصل خصوصا خلال هذه السنة، نتقوى في هذا المجال بفعل هذه القيم التي رسخت لهذه الدبلوماسية.

كذلك التواجد في الفضاءات الدولية والمؤسسات الدولية لابد كذلك أن يكون مركزا وذكيا وفاعلا المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقريرها في حق المغرب وتسربها رغم الاتفاقية على أنه سري واختيار زمن التسرب، فهذه الأشياء قلت بأنه لابد للديمقراطية أن تؤدي الثمن، نحن نريد ديمقراطية شجاعة، لذلك لا نخاف من هذا النوع من التقارير ولكن لابد أن نتواجد كذلك بشكل ايجابي خصوصا في مجال حقوق الإنسان، نحن نحتل الآن مواقع فاعلة في المنظمات الدولية، سواء في جنيف أو في نيويورك أو غيرها، أظن أنه لابد من المزيد من اليقظة في هذا المجال والمزيد من إعطاء مصداقية أكثر لما حصل في بلادنا.

دبلوماسيتنا في زمن العولمة يجب أن تكون كذلك يقظة لأن العولمة تتقلب وتحمل مخاطر، فاهتمام دبلوماسيتنا بالتنمية المستدامة، وكل ما يتعلق بها وتفعيل مقتضيات الأوفاق الدولية في هذا المجال والمنظمات الدولية لابد أن يكون تعبيرا عن بعد عميق وعن بعد عمودي لإرباط معاني التنمية المستدامة بالمستهلكين، أوضاع عمق المغرب في صحرائه وفي شماله.

وكذلك محاربة الإرهاب لابد أن نكون في هذه المسألة كذلك حاملين بأننا ضحية الإرهاب، وبأننا لن نكون متخاذلين ولا أن نتردد في هذه المسألة لأنها آفات تتعدى كل أبعاد الجرائم المنظمة لتصبح حربا خطيرة على الأبرياء.

كذلك المحافظة على البيئة لابد من دبلوماسيتنا أن تتفاعل في المجتمع الدولي، هذه قضايا المجتمع الدولي، الآن بتواجدنا في هذه القضايا سنساهم إيجابيا في تفعيلها ومعالجة إشكالية الهجرة السرية بشكل حكيم أقول بشكل حكيم، لأننا شعب مهاجر، لأننا في معبر من الجنوب نحو الشمال لأن أزمة العولمة مازالت لم تستقر، علاقة الشمال بالجنوب مازالت تحكمها قواعد غير عادلة.. نقوم بأدوار، نستقبل وفود، ننظم ندوات، لابد أن نكون واضحين في إشكالية الهجرة السرية.

كذلك لابد لدبلوماسيتنا كما قلت أن تكون قاعدتها استعمال حقوق الإنسان كأساس للمنطلق، لأن المغرب له أعداء كثيرين وتجربتة لها حساد، فلابد في هذا الاتجاه أن تكون ما تقوم به المنظمات غير الحكومية المغربية وبعض التقارير وما تقوم به كذلك حتى لجن الأمم المتحدة، اللجنة المغربية، في كذا شيء ايجابي، لابد من المزيد في هذا الاتجاه.

كذلك دعم التعاون جنوب جنوب، فلا ننتظر هناك الآن أوراش تتحرك، أوراش جهوية، تجربة جهة سوس ماسة – درعة مع كناري لابد أن تدعم وأن تكون مثالا نموذجيا في هذا الاتجاه.. الزيارات الملكية كذلك للسنغال ودول الساحل تعني أن لنا علاقات علاقات شعوب وبالتالي لا بد أن لا نترك المجال وأن نكون جسورا ولكن فاعلين لأن التشارك أو المشاركة تكون استراتيجية وناجحة.

أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري في ظل الدبلوماسية، هنا كذلك مسؤولية للدبلوماسية لأن المغرب دخل في تجربة تتعلق باتفاقيات التبادل الحر، فلابد من تتبع ولابد من اليقظة والحيطة لأننا نجرب قدراتنا وإلى الآن ما نتج عن الاتفاقيات خصوصا في مجال النسيج شيء إيجابي، ولكن وضعنا في فلاحتنا وضعنا في المجال المتعلق بالصحة يعطي لدبلوماسيتنا مصاعد ومهام إضافية جديدة.

كذلك في المجال المرتبط بالجالية المغربية نحيي بالفعل هذا المجلس الأعلى الذي بصدد التكوين والذي نعتبره مبادرة جادة ونعتبره فضاء سيجعل من جاليتنا المغربية قوة حاسمة فاعلة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسيجعلها ذات طابع diaspora قائمة الذات تعمل لنشر قيم الوطنية، بنشر قيم السلم التي تحملها بجعل المغرب بالفعل من خلال تفاعل دبلوماسي مع هذه الجالية وتنظيمها من خلال هذا المجلس، وما تكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهيكلة هذا المجلس بعبث أو مجرد مجلس كذا، فيه عمق تاريخي فيه

إرادة راسخة في أن تكون هذا المجلس بالفعل هو المغرب المتحـــرك دوليا بقيمه وبإرادته وبشجاعته.

وأظن، السيد الوزير، أن هذه المسؤوليات العظام أنتم تقومون بها حاليا وأننا كأغلبية نسائلكم باستمرار، وهاجسنا هو هـــذا الـــذي ننتجه كمجتمع أن يكون له مقابله على الساحة الدولية حتى نبقـــى فعلا نستحق على الساحة الدولية ما نساهم به صباح مساء وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. آخر متدخل المستشار المحترم عشاب محمد عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. الكلمة للسيد عشاب.

المستشار السيد محمد عشاب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تهم لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، قصد إبداء مواقفنا وملاحظاتنا من القضايا المتعلقة بأمن وطننا وتعاطي الدبلوماسية المغربية معها..

السيد الرئيس،

في البداية لابد أن نبدي ملاحظة أساسية وهي غياب تنسيق فعال ما بين الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية والشعبية، في إطار استراتيجية تحدد المهام والأهداف مع تتبع مختلف القضايا خاصة في التظاهرات الدولية السياسية منها والاقتصادية والرياضية وغيرها، وهو ما يتطلب التفكير في هذا المنحى التواصلي خدمة لقضايانا العادلة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الوضع الدولي اليوم وما يتميز به من تجاذب في العلاقات الدولية مع استمرار الطغيان الأمريكي المتمثل في العدوان على مجموعة من الدول والشعوب الإسلامية والعربية في كل من العراق وأفغانستان والتهديدات التي تتعرض لها دول أخرى كسوريا وإيران واستمرار العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني وعدم استقرار الأوضاع في لبنان وهو ما يجعل من منطقة الشرق الأوسط مجالا مفتوحا على كل الاحتمالات، مع استمرار الصمت العربي الرسمي المتخذ لموقف المتفرج.

إن هذا الوضع يفرض علينا شعبا وبرلمانا وحكومة أن نتحمل مسؤوليتنا التاريخية في الدفاع عن القضايا العادلة خدمة للسلم والسلام العالميين.

وفي هذا الإطار كذلك تأتي قضية وحدتنا الترابية التي تمر من مرحلة دقيقة، مع استمرار معاداة الانفصاليين للمغرب وترويجهم لأطروحات انفصالية في المحافل الدولية بدعم واضح من الدولة الجزائرية.

إن الوضع يستدعي مقاربة مغايرة لما كان سائدا في السابق من خلال رصد وتتبع نقط القوة والضعف في علاقاتنا الدولية على كل المستويات معتمدين أسلوب الهجوم والمبادرة، وفي هذا الإطار نثمن القرار الملكي القاضي بتأسيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية. ونعلن أننا مع الحكم الذاتي بالشكل والمحتوى والأبعاد الاجتماعية السياسية والاقتصادية..

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في هذا المقام ننحني بخشوع على أرواح شهداء وحدتنا الترابية، كما نجدد التحية لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة المرابطة في تخوم صحرائنا المغربية، حماية لأمن الوطن والمواطن وعلى رأس هاته القوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وبالمناسبة نطالب الحكومة بالاهتمام بالجانب الاجتماعي والمادي لهذه الشريحة وأيضا بالنسبة لأبناء وأرامل الشهداء وكذا المتقاعدين والعجزة منهم.

كما نثمن توجه المغرب لتجنب المغرب العربي والمناطق المجاورة البلقنة وعدم الاستفزاز باقتراح المغرب إعطاء الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا باعتماد اللامركزية واللاتمركز كما أعلن عن ذلك جلالة

الملك، ونتطلع ليكون هذا الحل التوافقي فرصة تاريخية لطي هذا الملف ومن تم إدخال المنطقة المغاربية في عهد من التنمية المشتركة والثقة المتبادلة والاستقرار الإقليمي. ونتمنى أن نجد حلا متوافقا عليه لاسترجاع مدينتي سبة ومليلية وجزر الخالدات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أصبح موضوع الهجرة السرية مشكلا كبيرا مع استمرار تدفق المهاجرين السريين، من مختلف الدول الإفريقية وغيرها والتي تعتبر المغرب معبرا للضفة الأخرى، وانتشار شبكات الهجرة السرية التي تقوت بنيتها التنظيمية، وأصبحت تجارة مربحة للعديد من العصابات وهو ما يجعلنا أمام خطر كبير لن يتطلب فقط التعاطي الأمني للقضاء عليها، بل الأمر يقتضي حوارا جادا ومسؤولا مع الأطراف المعنية لصياغة استراتيجية تنموية تشاركية وإنسانية، تربط الظاهرة بدواعيها، وذلك للحد منها، وفي هذا الإطار نتمنى أن يتم تفعيل المجلس الأعلى للمهاجرين الذي أعلن عنه من طرف صاحب الجلالة حتى يكون إطارا ديمقراطيا حاملا لقضاياهم باعتبارهم مواطنين مساهمين في تنمية المغرب اقتصاديا واجتماعيا، أملنا أن تكون مشاركتهم في الانتخابات ليس فقط بالتصويت ولكن بالترشيح كذلك في الخارج عبر دوائر تشريعية.

السيد الوزير،

أمام تزايد العدد الهائل من العمال المهاجرين، خاصة بدول أوروبا فإننا نطالب بالمزيد من خلق القنصليات، وتوسيعها حتى تكون في مستوى أداء مهامها وتأطير الجمعيات والوداديات للجالية المغربية بجميع الدول.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون المحترمون،

لا يمكن تطوير الدبلوماسية المغربية في غياب الاهتمام بالعنصر البشري ماديا واجتماعيا، وتأهيله للدفاع عن قضايانا وتوجهاتنا. كما نؤكد على ضرورة رد الاعتبار للدبلوماسية الاقتصادية بتفعيل آليات الاقتصاد وجلب الاستثمارات.

إن الواقع اليوم يجعلنا مضطرين لإعادة تأكيد ما اقترحناه في مناسبات سابقة:

- انتقاء أحسن الأطر والكفاءات في المهام الدبلوماسية.
- توفير الإمكانيات الضرورية لتسهيل تحركات الآلة الدبلوماسية.
- العمل على التنسيق مع الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية وتمكينها من وسائل الدعم خدمة لمصالح أمتنا.
- العمل في إطار استراتيجية وطنية للتعاون مع مختلف الدول في العالم.
- الإسراع في حل جذري لمشاكل الهجرة السرية التي تسيء لبلدنا.
- إعادة النظر في أساليب التعامل مع جاليتنا بالخارج بالشكل الذي يمكنها من القيام بدورها الوطني والإشعاعي في المهجر.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. أذكر السيدات والسادة المستشارين أننا عندنا موعد في الساعة الثالثة بعد الزوال لمناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة الداخلية والجماعات المحلية، لجنة العدل وحقوق الإنسان، لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، التصويت على الجزء الثاني المتعلق بالنفقات، التصويت على مشروع القانون المالي برمته.. رفعت الجلسة.